حال الراوي يحيى بن سليم الطائفي

في ضوء مروياته في الكتب الستة وبيان عللها

جمع ودراسة

✍ تأليف العبد الفقير إلى رحمة مولاه:

متعب بن خلف بن متعب السلمي

عفا الله عنه

?لمستخلص :

نتعرف على الراوي من خلال مروياته في الكتب الستة وتبين من حاله أنه ضعيف في حفظه، وأما كتابه فلا بأس به، وهو قول جماعة منهم: أبوحاتم الرازي، والنسائي، والدولابي، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني، وابن عدي، ومن وثقه فتوثيقه له باعتبار تحديثه من كتابه. وأظهرت الدراسة أنه يوجد من كلام النقاد ما يحتاج إلى تحرير على ضوء التطبيقات العملية. وأظهرت الدراسة أن من الأئمة النقاد من فهم كلامه على غير مراده، كقولهم عن الإمام أحمد أنه ترك الرواية من يحيى بن سليم، وهذا لا يصح وإنما ترك الروايات التي ينقلها من حفظه.

Abstract:

We know the narrator through the Merawi in the six books and it shows that he is weak in memorizing it, but his book is fine, which is the saying of a group of them: Abohaatam al-Razi, and women, and Aldolabi, and Abu Ahmad Al-Hakim, and Aldarkutni, Ibn Uday, and documented him as a modern Of his book. The study showed that there are words of critics what needs to be edited in the light of practical applications. The study showed that the Imams critics to understand his words on his intention, such as the words of Imam Ahmad that he left the novel from Yahya bin Salim, and this is not true, but leave the novels that he carries from the conservation.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد:

يعلم أهل التخصص أن أقوال الإئمة النقاد المتقدمين قد تكون مختلفة في الراوي الواحد اختلافًا شديدًا مابين موثق ومضعف، حتى أنك تجد في الراوي الواحد من يقول عنه بأنه ثقة ويقول غيره بأنه ضعيف. فأي القولين يعتمد فيه؟ وقد يختار من أراد تضعيفه أشد الأقوال فيه، ويختار من أراد تقوية حاله أفضل ما قيل فيه، فتختلف النتيجة، وهو أمر يحتاج إلى ضبط وتحرير. وقد جاء بعدهم من أهل العلم من حاول أن يختصر تلك الأقوال المتباينة في الرجال المختلف فيهم، في أخصر عبارة كالذهبي في كتابه الكاشف، وابن حجر في كتابه التقريب وغالبها مبنية على التوسط بين الأقوال المتباينة وإليك بعض الأمثلة [١]:

١- شريك بن عبد الله النخعي:

قال عنه يحيى بن سعيد القطان: لو كان بين يدي ما سألته، وضعف حديثه جداً [٢]. وقال يحيى بن معين: « ثقة ثقة » [٣]. قال عنه ابن حجر في التقريب: « صدوق يخطئ كثيرًا، وقد تغير حفظه منذ ولي القضاء » [٤].

٢- عبد الله بن زيد بن أسلم:

قال عنه أحمد: « ثقة » [٥]، وقال عنه ابن معين: « أن حديثه ليس بشيء » [٦]

---

(١) وللمزيد منها: ينظر كتاب ابن شاهين: ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه.

(٢) الضعفاء للعقيلي(١٣٩/٢)، والكامل لابن عدي(١٣٢٢/٤).

(٣) المرجع السابق (ص:٩١).

(٤) التقريب(٢٧٨٦).

(٥) العلل ومعرفة الرجال(١٣٦/٢).

(٦) التأريخ -رواية الدوري-(١٥٧/٣).

قال عنه ابن حجر في التقريب: « صدوق فيه لين » [١].

٣- عبد الله بن لهيعة:

قال عنه ابن معين: « ليس بشيء » [٢]، وقال أحمد بن صالح المصري: « ثقة » [٣]، قال ابن حجر في التقريب: « صدوق خلط بعد احتراق كتبه » [٤].

وهذا التوسط في حال الراوي في نظري لا يكفي فقد يكون من وثَّقه هو المصيب، وقد يكون من ضعَّفه هو المصيب، ولمعرفة من هو المصيب منهما فإنه لا بد من مرجح معتبر بين تلك الأقوال المتباينة.

وقد كان هذا المرجح عند العلماء المتقدمين هو سبر مرويات الراوي ومقارنتها بمرويات من شاركه الرواية عن شيخه [٥]، لاسيما المتقنين منهم وهي ما تسمى بالمتابعات.

يقول الترمذي بعد أن ذكر بعض من تكلم فيهم أهل العلم من قبل حفظهم، وكثرة خطئهم: « فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به » [٦].

وقال مسلم: « فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثُهُما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الإتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ممن لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن شاركهم في الصحيح مما عندهم،

---

(١) التقريب(٣٣٣٠).

(٢) رواية يزيد بن الهيثم عن ابن معين (ص:٢٩٨).

(٣) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين(ص:٦٢).

(٤) التقريب (٣٥٦٣).

(٥) وهذا هو المنهج الذي سار عليه العقيلي في كتابه الضعفاء، وسار عليه ابن عدي في كتابه الكامل والخليلي في الإرشاد فإنهم يذكرون الأحاديث التي أخذت على الراوي وضُعِّف بسببها وتبعهم على ذلك الذهبي في ميزان الإعتدال.

(٦) العلل الصغير (٧٠١/٥). في آخر كتاب الجامع.

فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس » [١]. وطلب المتابعات لكشف حال الراوي ورد في كلام الأئمة كثيرًا بألفاظ مختلفة منها: ما قاله يحيى بن معين:«لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه » [٢].

وقال أحمد بن حنبل: « الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا»[٣].

وقال ابن المديني: « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »[٤]. وهؤلاء الرواة المختلف فيهم عددهم كثير، فأحببت أن أحاكي المتقدمين في بيان حال أحدهم على ضوء النظر في مروياته وما لها من متابعات؛ ليكون مثالاً يحتذى في دراسة غيره. ولا يخفى أن دراسة أحوال المكثرين من الرواية يصعب في هذه الأوقات المتأخرة، لكنه أمر متيسر في الرواة المقلين منها. وقد اخترت الراوي يحيى بن سليم الطائفي وهو من رجال البخاري ومسلم ومختلف فيه كثيرًا بين موثقٍ ومضعفٍ حتى أن الألباني - رحمه الله - ضعّف حديثه في صحيح البخاري، وعلى ضوء نتيجة النظرِ في مروياته سأختار أقرب الأقوال المناسبة لحاله. وجعلت له هذا العنوان:

(حال الراوي يحيى بن سليم الطائفي في ضوء مروياته في الكتب الستة وبيان عللها).

(١) مقدمة مسلم (٧/١).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/٢).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/٢).
(٤) المرجع السابق (٢١٢/٢).

منهج البحث

التزمت في هذا البحث بما يلي:

١- جمعت أحاديث الراوي يحيى بن سليم الطائفي التي أخرجها أصحاب الكتب الستة من طريقه، ودرَستُها مبينًا متابعاتها، وشواهدها - عند الحاجة -، وأحوال رجالها.

٢- أنقل كلام أهل العلم في الحكم على حديثه، فإن لم أقف على من حكم عليه من الأئمة اجتهدت في ضوء ما يظهر لي من قرائن القبول والرد المعروفة.

٣- إن توبع الراوي يحيى بن سليم في روايته عن شيخه بينت ذلك مستدلاً بها على أنه لم يهم في نقله عن شيخه، وعددتُ ذلك من صحيح حديثه، ولو كان الحديثُ عمن فوقه مرسلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو غير ذلك. إذ لا يضره إن كان ممن فوقه هو الواهم فيه. فالمقصود: إثبات صحة نقله عن شيخه، وإن لم يتابع أو مع تفرده خولف، كانت مع اعتبار حاله قرينة على الخطأ غالبًا - كما هو معلوم -، فإن لم أجد من ضعَّفه قلت: (لم يتابع على حديثه) أو نحو هذه العبارة مشيرًا بذلك إلى وهمه فيه.

٤- أورد أحاديثه في الكتب الستة مقدماً ما ورد منها في صحيح البخاري، ثم ما في صحيح مسلم، وأذكر معهما من وافقهما - إن وجد - من أصحاب الكتب الستة ثم ما ورد منها في السنن الأربعة على ترتيبهم المعروف عند أهله.

٥- أجمع أقوال الأئمة في الراوي في بداية البحث وأعرضها للقارئ ليعلم كل ما قيل فيه، وفي نهاية البحث بعد دراسة أحاديث الراوي أختار أقرب الأقوال السابقة إلى حاله.

والله المستعان وعليه التكلان.

التعريف بالراوي يحيى بن سليم الطائفي:

قال الذهبي: « الإمام أبو زكريا يحيى بن سليم القرشي، الطائفي[١] الأدمي[٢] الحذاء الخزاز، نزيل مكة، شيخ مسن محدث »[٣]. قال الشافعي: « كان يحيى بن سليم فاضلاً، وكنّا نعده من الأبدال، وكان إذا ركب حمارًا أو دابةً لا يقول له: اغدُ، إنما يقول: لا إله إلا الله »[٤].

شيوخه[٥]:

روى عن: إسماعيل بن أمية القرشي (خ د ق)، وأبي هاشم إسماعيل بن كثير (٤)، وسفيان الثوري (ت)، وعبد الله بن عثمان بن خثيم (عخ م د ق)، وعبدالملك بن جريج (ق)، وعبيد الله بن عمر العمري (ت ق).

تلامذته[٦]:

أحمد بن عبدة الضبي (د ت ق)، وإسحاق بن راهويه (س)، وأيوب بن حسان الواسطي (ق)، وبشر بن عبيس بن مرحوم العطار (خ)، وأبو عمار الحسين بن حريث المروزي (ت)، وسويد بن سعيد (ق)، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ق)، وعبد الوهاب الوراق(ت)، وعلي بن سلمة

---

(١) قال أبو نصر الكلاباذي: يقال له الطائفي لأنه كان يختلف إلى الطائف. تهذيب الكمال(٣٦٦/٣١).

(٢) وكان يعالج الأدم .قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥٠٠/٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٠٧/٩ رقم الترجمة٩٢).

(٤) تذكرة الحفاظ(٣٢٦/١ رقم ٣٠٩).وهذا يدل على كثرة ذكره لله تعالى.

(٥) ذكرت من تهذيب الكمال للمزي شيوخه الذين له عنهم رواية في الكتب السنة فقط وتركت غيرهم .

(٦) ذكرت من تهذيب الكمال للمزي تلامذته الذين لهم عنه رواية في الكتب السنة فقط وتركت غيرهم .

اللبقي (ق)، وقتيبة بن سعيد (د س)، ومحمد بن سليمان الأنباري (د)، ومحمد بن عباد المكي(ق)، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب (ت)، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (م)، وهدية بن عبد الوهاب المروزي (ق)، وهشام بن عمار(ق)، ويعقوب بن حميد بن كاسب(ق)، ويوسف بن محمد العصفري(خ). مات يحيى بن سليم سنة خمس وتسعين ومائة رحمه الله [١].

كلام العلماء في بيان حال الراوي يحيى بن سليم الطائفي في مروياته:

تتبعت كلام علماء الجرح والتعديل في يحيى بن سليم فوجدته مختلفًا فيه، وإليك البيان:

الموثقون:

١- قال عنه يحيى بن معين: « ثقة » [٢].

٢- وقال ابن سعد: « كان ثقة كثير الحديث » [٣].

٣- وقال العجلي: « ثقة » [٤].

٤- وذكره ابن حبان في الثقات [٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣٢٦/١ رقم الترجمة٣٠٩). وشذرات الذهب لابن العماد(٤٨٨/٢-٤٤٩).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٦/٩).

(٣) طبقات ابن سعد (٥٠٠/٥).

(٤) تأريخ الثقات للعجلي (١٨٠٩) .

(٥) الثقات لابن حبان (٣٩٣/٤) قال المزي في تهذيب الكمال (٣٦٨/٣١) : (وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وكان يخطئ). وتابعه ابن حجر وذكر هذه الجملة في تهذيب التهذيب (٢٢٧/١١).وبمراجعة المطبوع لم أجد فيها (وكان يخطئ) فلعلهما وقفا على نسخة غير التي بأيدينا.

٥- وقال الحاكم: « أخرج عنه البخاري في الأصول، ومسلم في الشواهد » [١].

٦- وقال الذهبي: « ثقة » [٢]، وقال أيضاً: « روى له الجماعة لكن مسلماً روى له تبعاً، وثقه غير واحد »، وقال النسائي: « ليس بالقوي » [٣].

٧- وذكر ابن حجر أن البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة عبد الرحمن بن نافع قال:« ما حدث الحميدي عن يحي بن سليم فهو صحيح » [٤] .

المليِّنون:

١- أبو حاتم الرازي قال عنه:«**محله** الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به»[٥].

٢- وقال الدولابي: « **ليس** بالقوي » [٦].

٣- وقال النسائي في الكنى: « **ليس** بالقوي »[٧].

٤- وقال أبو أحمد الحاكم: « **ليس** بالحافظ عندهم »[٨].

---

(١) المدخل إلى معرفة الأكليل ق٦٢ نقلاً عن محقق كتاب من تكلم فيه وهو موثق (ص:٥٣٩-٥٤٠) ولم أجدها في المدخل.

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (رقم ٦١٨٠).

(٣) من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث (ص: ٥٤١).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٧).وقد راجعت التأريخ الكبير للبخاري ترجمة عبد الرحمن بن نافع الحجازي (١١٣٥/٥) ووجدت فيه: (قال الحميدي حدثنا يحيى بن سليم عن ابن خثيم عن عبد الرحمن بن نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه : الوسطى: العصر). وليس فيه (ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح) ولعلها في نسخة التأريخ الكبير التي اطلع عليها الحافظ وسقطت من المطبوع ، فتستدرك .

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٦/٩).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (٣٦٨/٣١) .تهذيب التهذيب (٢٢٢٧/١١).

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٦٨) . تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٧).

(٨) تهذيب التهذيب (٢٢٧/١١) .

٥- وقال الدارقطني: « **سيء الحفظ** » [١].

٦- وقال ابن عدي: « ليحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر وابن خثيم وسائر مشايخه أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب، يتفرد بها عنهم وأحاديثه متقاربة وهو صدوق لا بأس به » [٢].

ومنهم من تكلم في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة ، ومنهم:

١- الإمام أحمد حيث قال: « وقعت على يحيى بن سليم وهو يحدث عن عبيد الله أحاديث مناكير فتركته، ولم أحمل عنه إلا حديثًا » [٣]، وقال أبو داود: « سمعت أحمد يقول: يحيى بن سليم مضطرب الحديث، روى عن عبيد الله مناكير » [٤].

٢- وقال البخاري: « يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبيد الله يَهِمُ فيها » [٥].

٣- وقال النسائي: « ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر » [٦] .

---

(١) موسوعة أقوال الدارقطني (٧٠٨/٢ رقم الترجمة ٣٨٤٤).

(٢) الكامل في الضعفاء (٢٢٠/٧).

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤٠٦/٤ رقم الترجمة ٢٠٣٠) وهذا الحديث الذي أخذه عنه هو مما علم صحته.

(٤) موسوعة أقوال الإمام أحمد (١٢٤/٤ رقم الترجمة ٣٤٨٦).

(٥) علل الترمذي الكبير (ص: ١٩٢).

(٦) منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال (٢٣١٩/٥ رقم ٤٢). ملاحظة : ذكر الدكتور أبو لبابة حسين في تحقيقه لكتاب " التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح" لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي في حاشيته على الكتاب عند ترجمة يحيى بن سليم قولَ النسائي هذا واختزله وأصبح هكذا: « وقال النسائي ليس به بأس وهو منكر الحديث» ولم يتم الجملة فيذكر أنه منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، ومن تأملها علم أنها جملة متناقضة إذ كلمة (ليس به بأس) تنافي (منكر الحديث) والسبب الاختصار المخل. لهذا ينبغي لطالب العلم أن يعود إلى الكتب الأصول ويتحاشى الكتب الناقلة عنها ما أمكن لئلا ينقل قولاً مختصرًا وقد غير الاختصار معناه !

٤- وقال الساجي: « صدوق يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر»[١].

٥- قال ابن حجر: « التحقيق أن الكلام إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة»[٢].

ولنتحقق من هذه الأقوال وأيُّها أنسب لحاله فإننا سندرس أحاديثه في الكتب الستة.

أحاديث يحيى بن سليم الطائفي في الكتب الستة

الحديث الأول:

قال رسول الله ﷺ (قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة:رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعط أجره).

أخرجه البخاري في صحيحه (٨٢/٣ رقم ٢٢٢٧) قال: حدثني بشر بن مرحوم - وأخرجه أيضاً في موضع آخر (٩٠/٣ رقم ٢٢٧٠) قال: حدثنا يوسف بن محمد -
وابن ماجه (٨١٦/٢ رقم الحديث ٢٤٤٢) قال : حدثنا سويد بن سعيد.
ثلاثتهم (بشر بن مرحوم، ويوسف بن محمد، وسويد بن سعيد) عن يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

المتابعات:

لم أقف على من تابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن إسماعيل بن أمية، ولا من تابع إسماعيل في روايته عن سعيد المقبري، ولم أقف عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ إلا من هذا الطريق، مما يعني أنه من الأفراد المطلقة. ويؤيد هذه النتيجة ما ذكره

(١) إسماعيل بن أمية: ثقة ثبت (التقريب:٤٢٥)، وسعيد المقبري: ثقة (التقريب: ٢٣٢١).

(٢) فتح الباري (٤١٨/٤). وقال في التقريب (٧٥٦٣): « صدوق سيء الحفظ ».

الطبراني في المعجم الصغير (١١٩/٢ رقم الحديث ٨٨٥) حيث قال: « لم يروه عن المقبري إلا إسماعيل بن أمية، تفرد به يحيى بن سليم ».

أما المعاني التي تضمنها هذا الحديث فقد طفح بها الكتاب والسنة وهي أشهر من أن تذكر نصوصها قال ابن تيمية رحمه الله تعليقاً على ما تضمنه هذا الحديث: « جاء الكتاب والسنة بالأمر بالوفاء بالعهود، والشروط والمواثيق والعقود، وبأداء الأمانة ورعاية ذلك، والنهي عن الغدر ونقض العهود والخيانة ، والتشديد على من يفعل ذلك »[١].

تضعيف الألباني لهذا الحديث:

قال الألباني رحمه الله في إرواء الغليل (٣٠٨/٥ رقم الحديث ١٤٨٩) بعد هذا الحديث: «حسن أو قريب منه ». ثم درسه دراسة مستفيضة وقال: « وخلاصة القول أن هذا الإسناد ضعيف، وأحسن أحواله أن يحتمل التحسين، وأما التصحيح فهيهات ». وقال بعد ذلك[٢] في السلسلة الضعيفة (٥٨٩/١٤ رقم الحديث ٦٧٦٣) بعد أن اورد هذا الحديث: «ضعيف»[٣].

(١) مجموع الفتاوى (١٤٥/٢٩).

(٢) وإرواء الغليل متقدم في التأليف على كتابه السلسلة الضعيفة، بدليل قوله في كتاب السلسلة الضعيفة (٥٩٢/٤) بعد أن ذكر الخلاف في يحيى بن سليم الراوي الذي عليه مدار هذا الحديث : (وقد كنت ذكرت شيئاً من أقوالهم فيه تحت هذا الحديث حين كنت خرجته قديماً في إرواء الغليل، وملت هناك إلى تضعيفه ...) .

(٣) يلاحظ أن الشيخ الألباني كان مترددا في تضعيفه في أول أمره ثم جزم بالتضعيف في آخر الأمر .

قرائن التضعيف عند الألباني لهذا الحديث والإجابة عنها[١]:

القرينة الأولى: تضعيف راويه.

حيث قال رحمه الله بعد أن أورد اختلاف الأقوال فيه: « ومن هذه النقول يتلخص أن الرجل ثقة في نفسه، ولكنه ضعيف في حفظه » [٢] .

الجواب: يقال: الدراسة لأحاديثه ستبين حاله بإذن الله، وسنرجي الكلام على ذلك حتى الانتهاء منها. إلا أنه ليس كل من كان في حفظه ضعيفًا لزم من ذلك تضعيف كل حديث يرويه، فقد يصيب في بعض حديثه، فيكون ما أصاب فيه من حديثه صحيحًا. كما أنه ليس كل من كان ثقة لزم أن يكون كل حديثِهِ صحيحًا، فقد يخطئ في بعض حديثه، ويكون حديثه الذي أخطأ فيه ضعيفًا[٣].

القرينة الثانية: الاضطراب في السند.

فقد ذكر –رحمه الله– أن راويه اضطرب في إسناده، فقال: « رواه الجماعة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة » ، وأما أبو جعفر النفيلي فزاد في إسناده « عن سعيد المقبري، عن أبيه » وهو أحد المتقنين، و إذا دار الأمر بين توهيم الثقة المختلف فيه، وتوهيم الثقة الحافظ المتفق على توثيقه، فإن مما لا مرية فيه أن توهيم الأول هو الصواب، ولا سيما إذا كان ضعيفًا

---

(١) رأيت أن أورد اعتراضات الألباني رحمه الله، وأجيب عن كل واحد منها مباشرة لئلا احتاج إلى تكرار كلامه ففيه طول.

(٢) ارواء الغليل (٥/ ٣٠٩).

(٣) أصبح الحكم على الأحاديث عن بعض المتأخرين -لا سيما المعاصرين- مبني على حال الراوي. وطريقة الأئمة النقاد هي الحكم على الحديث بالنظر إلى القرائن التي تحتف بالحديث سندًا ومتناً، وهي كثيرة، وما حال الراوي إلا واحدة من تلك القرائن.وقد أدى هذا الاختلاف النقدي إلى رد أحاديث صحيحة لمجرد أن راويها متكلم فيه، وكأن المتكلم فيه لا يكون شيء من أحاديثه صحيحاً، وصححت أحاديث معلولة لمجرد ان رواتها ثقات، وإنما تقع العلل في أحاديث هذا الضرب من الرواة.

من قبل حفظه... والصواب أن يقال: إن الشيخ – يعني الطائفي –كان تارةً يذكر في الإسناد « عن أبيه» فحفظه عنه أبو جعفر النفيلي، وتارة لا يذكره فحفظه عنه الجماعة، وكلٌ حدث بما سمع»[1] .

الجواب:

أولاً: قوله: « إذا دار الأمر بين توهيم الثقة المختلف فيه، وتوهيم الثقة الحافظ المتفق على توثيقه، فإن مما لا مرية فيه أن توهيم الأول هو الصواب، ولا سيما إذا كان ضعيفًا من قبل حفظه ». يقال أجرى الشيخ الألباني – رحمه الله – مقارنة بين النفيلي ويحيى بن سليم كما هو ظاهر، وهذا الكلام لا يخلو من نظر، فإن الراوي الذي اختلف عليه أصحابه هو يحيى بن سليم، فرواه عنه أحدَ عشرَ منهم، وليس فيه « عن أبيه »، وخالفهم النفيلي وذكر فيه « عن أبيه »، والمتقرر عند علماء الفن أن تجرى المقارنة بين الأحد عشر وبين زميلهم النفيلي، لا أن تجرى بين النفيلي وبين شيخه يحيى بن سليم.

ثانيًا: الجماعة الذين رووا الحديث « عن سعيد المقبري **عن أبي هريرة** » هم:

١- بشر بن مرحوم. ٢-يوسف بن محمد. ٣-سويد بن سعيد. ٤-إسحاق بن عيسى. ٥-محمود بن آدم. ٦- نعيم بن حماد. ٧-محمد بن حاتم الجرجائي. ٨-محمد بن يحيى بن أبي عمر. ٩-هشام بن عمار. ١٠-الهيثم بن جناد. ١١- إبراهيم بن عبد الله الهروي.

وخالفهم عبد الله بن محمد النفيلي وقال: « عن سعيد المقبري عن أبيه » وهو ثقة حافظ[2].

ومع هذا يقال: الجمع الكثير أولى بالحفظ من الواحد، وتتابعهم على روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وليس فيه « عن أبيه » دال على أنهم سمعوه من يحيى بن سليم بدون هذه الزيادة

---

(١) السلسلة الضعيفة (٥٨٩/١٤ رقم ٦٧٦٣).

(٢) كما في التقريب(٣٥٩٤).

ولا يعد الإسناد مضطربًا إذا خالف واحد من الرواة أحد عشر غيره، بل هذا الواحد أولى بالتوهيم، في ضوء قواعد النقد التي يستخدمها الألباني نفسه، فقد ذكر حديث الاضطجاع، ومخالفة الإمام مالك فيه، وقال: « **كذا قاله مالك، والعدد أولى بالحفظ من الواحد** »[١]، وأعاد ذكر هذه القاعدة في إرواء الغليل[٢] .

القرينة الثالثة: الاضطراب في متنه.

فقد ذكر رحمه الله أن راويه اضطرب في متنه في ثلاثة مواضع منه:

الأول: قال: ورد في رواية « لم يعطه » وهي رواية البخاري في الموضعين عن شيخين له عنه. وقال الآخرون: « لم يوفه ». وعقب الألباني عليها بقوله: « فهل يقال: هذا المحفوظ لأنه رواية الجماعة، ويوهم شيخا البخاري ؟ أم يقال: كلٌ حفظ ما سمع من الطائفي، وإنما هذا هو الذي يضطرب في لفظه، فيقول هذا مرة، وهذا مرة ؟ » ثم رجح هذا بقوله: « فهذا الحق ما به خفاء...».

الثاني: قال: لم يذكر البخاري وأحمد زيادة « ومن كنت خصمه خصمته » وهي في رواية ابن حبان، وابن الجارود، وابن ماجه، والبيهقي، وأبي يعلى، والطبراني، والبغوي في رواية له، وهي عند ابن خزيمة أيضًا كما ذكره الحافظ في الفتح، أخرجوها من طرق عن الطائفي.

الثالث: قال الألباني: « الحديث عند الجماعة قدسي (قال الله) لكن هذا القول لم يثبت عند ابن حبان، وابن ماجه، وأبي يعلى، والطبراني، فقالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت...) فجعلوه حديثاً نبوياً، وهذا أقرب عندي من حيث التعبير وأسلوب الكلام.. » [٣].

---

(١) صحيح سنن أبي داود (٨١/٥).

(٢) إرواء الغليل (١٧١/٢)..

(٣) السلسلة الضعيفة (٥٨٩/١٤ رقم ٦٧٦٣) .

الجواب على الموضع الأول:

أنه لا فرق بين لفظتي « لم يعطه » و« لم يوفه » في المعنى. وقد نقل الترمذي بسنده عن واثلة بن الأسقع قال: « إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم ». ونقل بإسناده عن ابن سيرين أنه قال: « كنت أسمع الحديث من عشرة واللفظ مختلف والمعنى واحد ». ونقل بإسناده عن الحسن قال: « إذا أصبت المعنى أجزاك »[1].

الجواب على الموضع الثاني:

يقال: هذه الجملة « ومن كنت خصمه خصمته » ذكرها كل من روى الحديث عن يحيى بن سليم إلا شيخي البخاري في هذا الحديث.

وممن ذكرها:

١- إسحاق بن عيسى، الطباع في مسند أحمد (٣١٨/١٤ رقم ٨٦٩٢).
٢- محمود بن آدم، في المنتقى لابن الجارود في (١٤٩/١ رقم ٥٧٩).
٣- محمد بن حاتم الجرجائي، عند الطبراني في المعجم الصغير (١١٩/٢ رقم ٨٨٥).
٤- محمد بن يحيى بن أبي عمر، عند ابن حبان في صحيحه (٣٣٣/٦ رقم ٧٣٣٩).
٥- هشام بن عمار، عند البيهقي في السنن الكبرى (٢٣/٦ رقم ١١٠٥٣) .
٦- الهيثم بن جناد، عند البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٠/٦ رقم ١١٦٥٧)
٧- إبراهيم الهروي، عند البغوي في شرح السنة (٢٦٦/٨ رقم ٢١٨٦) .

وتردد فيها كل من:

١- نعيم بن حماد – وهو صدوق يخطئ كثيراً [2]- فقد ذكر هذه الجملة في حديثه عند الطحاوي في مشكل الآثار (١٣٩/٥ رقم الحديث

(١) ينظر علل الترمذي الصغير في آخر كتاب الجامع (٧٠١/٥-٧٠٢).
(٢) التقريب(٧١٦٦).

١٨٧٨) ولم يذكرها في موضع آخر عنده أيضاً(١٣/٨ رقم الحديث ٣٠١٥) .

٢- وسويد بن سعيد - وهو صدوق إلا أنه عمي فأصبح يتلقن [١]- ذكرها في حديثه عند ابن ماجه (٨١٦/٢ رقم الحديث ٢٤٤٢) ولم يذكرها في حديثه عند أبي يعلى الموصلي في مسنده (٤٤٤/١ رقم الحديث ٦٥٧١). مما يدل على ثبوتها عن يحيى بن سليم.

ولا يبعد أن يكون البخاري أنقصها من الحديث، بعد أن تردد في ذكرها بعض من رواه عن يحيى بن سليم، ثم إنها لا تؤثر على معنى الحديث، إذ هي جملة مستقلة بمعناها، ونقص بعض ألفاظ الحديث غير المؤثرة في المعنى أمر سائغ عندهم ويؤيده ما نقله الترمذي بسنده، عن مجاهد قال: « أنقص من الحديث إن شئت ولا تزد فيه »[٢]. وعليه فنقص جملة من النص لا يقدح في صحة الحديث، ولا يعد اضطرابًا، كما قال الألباني رحمه الله.

الجواب على الموضع الثالث:

يقال: تتابع سبعة من الرواة عن يحيى بن سليم فرووه قدسياً وهم:

١-بشر بن مرحوم. ٢- يوسف بن محمد. ٣- إسحاق بن عيسى.
٤- محمود بن آدم. ٥- هشام بن عمار. ٦- الهيثم بن جناد.
٧- إبراهيم الهروي. فقالوا: « قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى..».

وورد عن ثلاثة التردد، فمرة رووه نبويًا ومرة رووه قدسيًا وهم: ١-سويد بن سعيد ٢- ونعيم بن حماد ٣- ومحمد بن يحيى بن أبي عمر[٣].

ورواه محمد بن حاتم الجرجائي فجعله نبويًا. وسويد بن سعيد ونعيم بن حماد ليسا بالقويين كما سبق بيانه. ولعله لأجل هذا أختار البخاري رحمه الله رواية

---

(١) التقريب(٢٦٩٠).
(٢) ينظر علل الترمذي الصغير في آخر كتاب الجامع (٧٠٢/٥).
(٣) ذكرت في الفقرة السابقة من أخرج حديث هؤلاء الرواة ومن سبقهم بما أغنى عن الإعادة، فليراجعه من شاء.

الأكثر، فخرجه من طريقين عمَّن رواه قدسياً، ثم إن من رواه على وجهين – مرة قدسياً ومرة نبوياً – يشبه أن يكون متردداً فيه، فيكون الوجه الذي وافق فيه الجماعة — وهو كونه قدسياً – أولى بالترجيح، وهذا نقد مستقيم يدل على إمامة الإمام البخاري في هذا الشأن، ودقة نظره في ألفاظ الأحاديث، والعلم بمخارجها.

والخلاصة : أنه حديث صحيح ولم تقدح فيه اعتراضات العلامة الألباني كما فصلنا.

الحديث الثاني:

(إني على الحوض أنتظر من يرد علي منكم، فوالله ليقتطعن دوني رجال، فلأقولن: أي رب مني ومن أمتي. فيقول: إنك لا تدري ما عملوا بعدك).

أخرجه مسلم (١٧٩٤/٤ رقم ٢٢٩٤) [١] قال حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، أنه سمع عائشة تقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بين ظهراني أصحابه، وذكره.

المتابعات:

تابع يحيى بن سليم في روايته عن عبد الله بن عثمان بن خثيم اثنان:

١- وهيب بن خالد - وهو ثقة ثبت[٢] - أخرج حديثه الإمام أحمد (٤٨٨/٤١ رقم ٢٤٩٠١). وابن أبي شيبة (٣٠٦/٦ رقم٣١٦٧٠) عن عفان بن مسلم عنه [٣].

٢- والفضيل بن سليمان - صدوق له خطأ كثير[٤] - أخرج حديثه أبو بكر بن أبي عاصم في السنة (رقم :٧٨٩) عن عبد ربه بن خالد أبي المغلس. وبهاتين المتابعتين يتأكد لنا أن يحيى بن سليم لم يهم في رواية هذا الحديث، لكن ابن خثيم لم يتابعه أحد في رواية هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة [٥].

---

(١) أخرجه في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم.

(٢) التقريب(٧٤٨٧).

(٣) قال الدارقطني في الإلزامات والتتبع (ص:٣٥٢ رقم ١٩٢): «تابع يحيى بن سليم: هند بن خالد، ورواه عن ابن خثيم مثله، قاله أحمد بن حنبل عن عفان عنه » وهو تصحيف صوابه :وهيب بن خالد.

(٤) التقريب(٥٤٢٧).

(٥) أورد الدارقطني في الغرائب والأفراد – أطراف ابن طاهر- (٤٣٥/٥ رقم ٥٩٦٩)في مسند عائشة عند ذكره لعبد الله بن أبي مليكة قال:(غريب من حديثه عنها وتفرد به عبد الله بن عبد الرحمن بن خثيم، وتفرد به يحيى بن سليمان عن ابن خثيم) . قلت: في هذا الكلام تصحيف فابن خثيم هو : عبد الله بن عثمان لا=

وابن خثيم: صدوق [١]. ومن كان كذلك فلا يحتمل حاله التفرد، ومع تفرده فقد خولف [٢].

مخالفة نافع بن عمر:

شارك ابنَ خثيم في الرواية عن ابن مليكة: نافعُ بن عمر الجمحي- وهو ثقة ثبت[٣]- فقال: عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: قال النبي ﷺ: (إني على الحوض حتى أنظر من يرد علي منكم...). أخرجه البخاري (٣٣٩/٨ رقم ٦٦٠٢) ومسلم (١٧٩٤/٤ رقم ٢٢٩٢).

وفي موضع آخر رواه نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال رسول الله ﷺ: (حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبدًا). أخرجه البخاري (٣٣٣/٨ رقم ٦٥٨٨). ومسلم (١٧٩٣/٤ رقم ٢٢٩٢).

النظر في الخلاف:

وقع الخلاف في هذا الحديث على ابن أبي مليكة، فنافع رواه عنه عن أسماء، وعبد الله بن خثيم رواه عنه عن عائشة، فهل يقال: لا تنافي بين الحديثين إذ يحتمل أن ابن أبي مليكة سمعه من أسماء فحدث به نافع، وسمعه من عائشة فحدث به ابن خثيم؟ وهذا يحصل عادةً للرواة المكثرين وهو قول محتمل، لكنه احتمال ضعيف، والاحتمال الأقوى: أنه حديث واحد عند ابن أبي مليكة، عن أسماء، رواه نافع على الصواب، ووهم فيه ابن خثيم - فجعله عن عائشة.

= عبد الرحمن. ويحيى هو ابن سليم لا سليمان. وأظن ذلك من محقق النسخة في دار الكتب العلمية . وسبق القول أن يحيى بن سليم قد توبع في روايته عن ابن خثيم.

(١) التقريب(٣٤٦٦).

(٢) قال ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٩٠): مبينًا كيف تدرك العلة: (ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك).

(٣) التقريب (٧٠٨٠).

وقرائن ترجيح هذا الاحتمال هي:

١- أن عائشة من الصحابة المكثرين فلو كان عندها هذا الحديث لما انفرد بروايته عنها ابن أبي مليكة، فيقال: أين عنه الناس؟.

٢- أن ابن أبي مليكة ثقة فقيه أدرك ثلاثين من الصحابة [١] ومثله يعتنى بحديثه. فلماذا لا ينقل عنه حديثه عن عائشة إلا ابن خثيم ؟.

٣- التطابق في الألفاظ بين الحديث المروي عن عائشة، والحديث المروي عن أسماء مما يشير إلى أنهما حديث واحد عند ابن أبي مليكة إما لعائشة أو لأسماء.

٤- لم يتابع نافع بن عمر في روايته عن ابن مليكة، ولا توبع ابن خثيم أيضًا، ولكن نافعًا يحتمل التفرد بما رواه لأنه ثقة ثبت. أما ابن خثيم فإنه صدوق ولا يحتمل حاله التفرد، لاسيما وقد خولف.

٥- غير مستغرب وقوع الوهم عند الاشتراك في أنساب الرواة كهذا الحديث، فأسماء وعائشة هما بنتا أبي بكر رضي الله عنهم، ويمكن أن أن تبدل أسماء بعائشة.فبمجرد ورود (بنت أبي بكر) في الرواية يسبق إلى الذهن أنها عائشة لكثرة الرواية عنها، حتى أصبحت جادة مسلوكة تسبق إليها ألسنة غير المتقنين كحال ابن خثيم [٢].

وعليه **فالراجح**: أنه وهم فيه عبد الله بن عثمان بن خثيم حينما رواه من حديث عائشة رضي الله عنها، وأصاب في روايته نافع بن عمر الجمحي في روايته من حديث أسماء رضي الله عنها. ويؤيد هذه النتيجة ماقال الحافظ في الفتح « وقد خالف نافعَ بن عمر في صحابيه عبدُ الله بن عثمان بن خثيم فقال: عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، أخرجه أحمد والطبراني، ونافع بن عمر أحفظ من ابن خثيم »[٣].

---

(١) التقريب(٣٤٥٤).

(٢) أحاديث ابن أبي مليكة عن عائشة في الكتب الستة (٧٦) حديثاً في حين أن أحاديثه عن أسماء (٤) أحاديث. ينظر: تحفة الأشراف (٤٥٠/١١)، (٢٤٤/١١).

(٣) فتح الباري (١٧٣/١٥). ينظر أيضاً: بين الإمامين مسلم والدارقطني

ومن هنا ندرك دقة نظر الإمام البخاري حينما رواه من حديث أسماء ولم يروه من حديث عائشة. وأما الإمام مسلم فرواه في المتابعات بعد أن روى حديث أسماء ليشير إلى الاختلاف الوارد عن ابن أبي مليكة كما أشار في مقدمة صحيحه [1].

(ص:٥٤٠) لربيع بن هادي. والإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٥٣١) تحقيق مقبل الوادعي.

(١) أشار الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه (٨/١) أنه سيذكر بعض الأخبار المعلولة فقال:(وسنزيد إن شاء الله شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح ..)وأفضل من جمع كلام العلماء في بيان مراد مسلم من كلامه هذا- فيما وقفت عليه- هو إبراهيم الصبيحي في كتابه : النكت الجياد من كلام شيخ النقاد عبد الرحمن المعلمي(٩٩/٢-١٠٤).

الحديث الثالث:

(أسبغ الوضوء وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائمًا) .

أخرجه أبو داود (٣٥/١ رقم ١٤٢) في حديث طويل، و(٣٠٨/٢ رقم ٢٣٦٦) و(٣١/٤ رقم ٣٩٧٣)، وأخرجه النسائي (٦٦/١رقم ٨٧) عن قتيبة بن سعيد –

وأخرجه الترمذي (١٤٦/٢ رقم ٧٨٨) عن عبد الوهاب الوراق، والحسين بن حريث– وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرجه النسائي (٧٩/١ رقم ١١٤) عن إسحاق بن إبراهيم –

وأخرجه ابن ماجه (١٤٢/١ رقم ٤٠٧)، و (١٥٣/١ رقم ٤٤٨) عن أبي بكر بن أبي شيبة–

كلهم (قتيبة، وعبد الوهاب، والحسين، وإسحاق، وأبو بكر) عن يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط، عن لقيط بن صبرة العقيلي، عن النبي ﷺ به.

المتابعات:

تابع يحيى بن سليم متابعة تامة عن إسماعيل بن كثير كل من:

١– عبد الملك بن جريج. أخرجه داود (٣٦/١ رقم ١٤٣) عن عقبة بن مكرم، عن يحيى بن سعيد عنه.

٢–سفيان الثوري. أخرجه الترمذي (٥٦/١ رقم ٣٨) عن قتيبة، وهناد عن وكيع عنه.

وأخرجه النسائي (٧٩/١ رقم١١٤) عن إسحاق بن إبراهيم عنه. وعن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عنه.

مما يدل على ثبوته عن يحيى بن سليم .

الحديث الرابع:

(ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفأ فلا تأكلوه).

أخرجه أبو داود (٣/٣٥٨ رقم ٣٨١٥)، وابن ماجه (٢/١٠٨١ رقم ٣٢٤٧)، عن أحمد بن عبدة قال: حدثنا يحيى بن سليم قال: حدثنا إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره.

وقال أبو داود: « روى هذا الحديث سفيان الثوري[١]، وأيوب، وحماد، عن أبي الزبير أوقفوه على جابر. وقد أسند هذا الحديث أيضًا من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ » [٢].

المتابعات:

أخرج الطبراني في المعجم الأوسط (٣/١٨١ رقم ٢٨٥٩) هذا الحديث وقال: «لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل إلا يحيى » [٣]. وقد تابع يحيى بن سليم متابعة تامة إسماعيل بن عياش[٤] وخالفه فجعله موقوفاً. فقد أخرج الدارقطني في سننه (٥/٤٨٤ رقم ٤٧١٦) هذا الحديث من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً من قوله. وقال: وهو الصحيح، وكذلك أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/٤٢٩ رقم

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٩/٦١٨) : وقد رواه أبو أحمد الزبيري عن الثوري مرفوعاً، لكن خالفه وكيع وغيره فوقفوه عن الثوري وهو الصواب.

(٢) أخرج الترمذي هذا الحديث في العلل الكبير (ص: ٢٤٢) وقال: سألت محمد – أي البخاري- عن هذا الحديث فقال: « ليس هذا بمحفوظ، ويروى عن جابر خلاف هذا ، ولا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئ ».

(٣) لعل مراده: لم يروه مرفوعاً وإلا قد رواه إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن أمية موقوفاً.

(٤) إسماعيل بن عياش قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب ٤٧٣: (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم) ويجبر ضعفه موافقة الكبار له في وقف هذا الحديث، ويحمل على أنه مما أصاب فيه عن إسماعيل بن أمية.

١٨٩٩٠) من طريق عبيد الله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً، وقال: وبمعناه رواه أيوب السختياني، وابن جريج، وزهير بن معاوية، وحماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً. وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٥ /٣٢٥): « والحديث إنما ضعف لأن الناس رووه موقوفاً على جابر، وانفرد برفعه يحيى بن أبي سليم، وهو مع سوء حفظه قد خالف الثقات وانفرد عنهم، ومثل هذا لا يحتج به أهل الحديث، فهذا هو الذي أراده أبو داود وغيره من تضعيف الحديث ».

وبهذا يتبن أنه مما وهم في رفعه يحيى بن سليم بدلالة مخالفته للعدد الكثير الذين أوقفوه.

الحديث الخامس:

(أن النبيﷺ اضطبع فاستلم وكبر، ثم رمل ثلاثة أطواف، وكانوا إذا بلغوا الركن اليماني، وتغيبوا من قريش مشوا،ثم يطلعون عليهم يرملون. تقول قريش: كأنهم الغزلان)

قال ابن عباس: فكانت سنة.

أخرجه أبو داود (١٧٩/٢ رقم ١٨٨٩) قال: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، عن يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي، عن ابن عباس رضي الله عنه وذكره.

المتابعات:

تابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم كل من:

١-إسماعيل بن زكريا، أخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده (٤٩٨/٤ رقم ٢٧٨٢) .

٢-حماد بن سلمة، أخرج حديثه أبو داوود (١٧٩/٢ رقم ١٨٩٠)، و أبو يعلى في مسنده (٤٤٩/٤ رقم ٢٥٧٤) .

وتابع ابن خثيم في روايته عن عامر بن واثلة:

أبو عاصم الغنوي، أخرج حديثه أبو داوود (٣٦٨/٢ رقم ١٨٨٥).

وتابع عامر بن واثلة الليثي في روايته عن ابن عباس:

سعيد بن جبير، أخرج حديثه أبو داوود (١٧٩/٢ رقم ١٨٨٦) قال: حدثنا مسدد، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، وكذا أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٢٤١/٣ رقم ٢٧٩٣) ، (٤٥٩/٤ رقم ٣٥١٢) من طريق حماد بن سلمة عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير .

وعليه فالحديث صحيح ، ولم يهم فيه يحيى بن سليم بدلالة متابعة غيره له.

الحديث السادس:

(من مر بحائط فليأكل منه، ولا يتخذ خبنة).

أخرجه الترمذي في جامعه (٢/٥٧٤ رقم ١٢٨٧) قال: حدثنا محمد بن عبد الملك [١] -

وأخرجه ابن ماجه (٢/٧٧٢ رقم ٢٣٠١) قال: حدثنا هدية بن عبد الوهاب، وأيوب بن حسان، وعلي بن سلمة- أربعتهم عن يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

المتابعات:

لم يتابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، وأشار إلى ذلك جماعة من أهل العلم.

قال الترمذي في جامعه عقيبه: « حديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم...» وقال البزار: « هذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله إلا يحيى بن سليم ». وقال البيهقي: «لم يسنده عن النبي ﷺ غير يحيى، والباقون رووه عن ابن عمر، عن عمر قوله ».

الشواهد:

وللحديث شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق، فقال: (من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه)، وفي لفظ سئل رسول الله عن الرجل يدخل الحائط؟ قال: (يأكل غير متخذ خبنة) .

أخرجه أحمد في مسنده في مواطن منها:(٦/٢٣٨ رقم ٦٦٨٣)، و(٦/٤٠٣ رقم ٦٩٣٦) و(٦/٤٩٧ رقم ٧٠٩٤)، وأبو داود (٢/١٣٦ رقم١٧١٠)، والترمذي (٢/٥٧٥ رقم ١٢٨٩) وقال: حديث حسن، والنسائي (٨/٨٥ رقم٤٩٥٨). وأحاديث عمرو بن شعيب

(١) ورواه عن محمد بن عبد الملك: الترمذي في العلل الكبير (١/١٩٢ رقم ٣٣٩٩) والبزار في مسنده (١٢/١٤٠ رقم ٥٧٢١).

قال عنها أحمد بن حنبل: « أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاءوا تركوه » [١].

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٤/٤ رقم ٢٠٣٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٠٢/٩ رقم ١٩٦٤٩) بلفظ: (إذا مررت ببستان فكل ولا تتخذ خبنة) من قول عمر ﷺ

خلاصة الحكم على هذا الحديث:

تتابع الأئمة على توهيم يحي بن سليم في رواية هذا الحديث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

قال أبو داود السجستاني: ذكرت لأحمد حديث يحي بن سليم هذا قال: فانتهرني استضعافًا للحديث[٢].وذكر المفضل الغساني عن يحي بن معين أنه قال: هذا حديث غلط[٣]، وقال الشافعي: هذا حديث لا يثبت[٤]، وقال الترمذي في العلل الكبير: (سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبيد الله يهم فيها. وكأنه لم يعرف هذا إلا من حديث يحيى بن سليم) [٥]. وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر [٦]، وقال الخليلي: أخطأ في أحاديث، وعده منها [٧].

مناقشة ابن القطان الفاسي في تحسينه لهذا الحديث:

مع تتابع هؤلاء العلماء المتقدمين على تضعيف هذا الحديث من طريق يحي بن سليم الطائفي، فإن ابن القطان الفاسي حسنه: فقد ذكر قول الترمذي: « حديث غريب لا نعرفه

---

(١) تهذيب التهذيب (٤٩/٨). مما يعني أنه متوسط الحال.
(٢) مسائل أبي داود (٤١٠/١).
(٣) سنن البيهقي الكبرى (٦٠٣/٩ رقم ١٩٦٥١).
(٤) الأم للشافعي(٢٤٥/٢-٢٤٦).
(٥) العلل الكبير للترمذي (رقم ٣٣٩).
(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم (١٤٣/٣ رقم ٢٤٩٥).
(٧) الإرشاد (٣٨٥/١-٣٨٦).

إلا من حديث يحيى بن سليم »، وقال الفاسي: « ولم يتبين من هذا مذهبه فيه، ولا حكم الحديث وينبغي أن يكون حسنًا، فإن يحيى بن سليم زعم أبو حاتم[١] أنه لم يكن بالحافظ، وقال ابن حنبل: « في حديثه شيء، وكأنه لم يحمده، ووثقه ابن معين، وهو صدوق صالح[٢]».

الجواب:

١- هذا الحديث تتابع على توهيم يحيى بن سليم فيه جمع من العلماء المتقدمين وهم أهل الصنعة في الحكم على الأحاديث لاسيما ومنهم: أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري،
وأبو زرعة.

٢- لو كان هذا الحديث عند عبيد الله بن عمر، عن نافع لتنافس كبار العلماء على روايته؛ لمكانة الرجلين في الحفظ والاتقان.

٣- هذا الطريق - يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع - متكلم فيه بخصوصه، فحتى لو كان يحيى بن سليم صدوقًا صالحًا - كما قال ابن القطان - فإنه لا يقبل منه ما رواه من هذا الطريق، بعد كلام النقاد فيه[٣].

٤- القول بتحسين كل أحاديث الراوي الصدوق الصالح لا يستقيم مع نقد الأئمة المتقدمين، ولو قلنا بهذا لحسنت أحاديثه التي وهم فيها والتي أنزلته من درجة الثقة إلى درجة الصدوق.

---

(١) ليت الشيخ الفأسي عبر بغير كلمة (زعم) فإنها مطية الكذب، وقد ورد استعمالها في القرآن في وصف المنافقين (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك..) و (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا، قل بلى وربي لتبعثن)، وأبو حاتم الرازي أجل من أن يوصف بهذا.ثم إنه أصاب في قوله: لم يكن بالحافظ.

(٢) الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/٢١٠ رقم ٢٤٢٣).

(٣) وهذه من ثمار المدرسة التي تحكم على الحديث باعتبار حال الراوي، فالراوي الصدوق عندهم حديثه حسن ولو تتابع النقاد على تعليله.

٥- الأخطاء التي يقع فيها الراوي يصفها المتقدمون بقولهم: (أخطأ) أو (وهم) أو (من أوهامه)، وقد يعبرون عن ذلك بقولهم (منكر). فهذه لا تتقوى، ولا يقوى بها غيرها.بخلاف الأحاديث الضعيفة التي يرويها الراوي السيء الحفظ فإنها إذا وردت من طريق راو آخر قريب منه في الحال تقوت بمجموع طرقها وشد بعضها بعضاً، ويغلب على الظن حينئذ أن الراوي المتكلم في حفظه أصاب في هذا الحديث بدلالة موافقة غيره له.أما التي أخطأ فيها الراوي فلا تكون صوابًا. وقد عبر الإمام أحمد عن ذلك حينما سئل: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟ قال:المنكر أبدًا منكر، قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت.قال ابن رجب معلقًا:« كأنه لم ير بالكتابة عنه بأسًا » [(١)].

٦- قوله: « ولم يتبين من هذا مذهبه، ولا حكم الحديث » يقال: بل هذا مبين لمذهبه ومبين لحكمه على الحديث، وذلك أن قوله: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم » متضمن لتضعيفه حينما لا يقرنه بالتحسين ولا بالتصحيح[(٢)]، فهو من أولئك السلف الذين يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب[(٣)]. وقد فهم ابن حجر أن استغراب الترمذي متضمن لتضعيفه بدلالة سياق كلامه حيث قال: « أخرجه الترمذي، واستغربه، وقال البيهقي: لا يصح، وجاء من أوجه أخر غير قوية » ثم قال: « والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح»[(٤)].

---

(١) شرح علل الترمذي (٣٨٥/١).
(٢) ينظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين نور الدين عتر (ص: ١٦٦) المعنى.
(٣) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٠٦/١-٤٠٩) وقد كثرت نصوصهم في ذم الغرائب.
(٤) فتح الباري (٢٥١/٦) هذا التصحيح الذي ذكره الحافظ ابن حجر- عقيب حديث يحيى بن سليم - هو بالنظر إلى مجموع الأحاديث والآثار الواردة في مسألة اتخاذ الخبنة، -وهو غالب صنيع الأئمة المتأخرين- ليستدلوا بها على =

الحديث السابع :

(من تمام التحية الأخذ باليد).

أخرجه الترمذي (٣٧٣/٤ رقم ٢٧٣٠) قال: حدثنا أحمد بن عبدة الضبي قال: يحيى بن سليم الطائفي، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن رجل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال:(من تمام التحية الأخذ باليد).

وقال: « هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم عن سفيان».

=حكم هذه المسألة من الناحية الفقهية، وهو غير مناف لما ذكره العلماء المتقدمون الذين حكموا على حديث يحيى بن سليم المعين بالوهم، فقد حكموا على الحديث بعينه. ولا يلزم من ذلك أنه حكم على كل أحاديث المسألة، وهذا غالب حكم المتقدمين. فتجدهم يقولون (وهم فيه فلان) أو (أخطأ فيه فلان)، ولا يقولون (أخطأ فيه فلان إلا أن له ما يقويه من حديث فلان)، فهذا شأن من يبحث عن ثبوت حكم المسألة من أي طريق.أما الأوائل فيبحثون ثبوت النص عمن رواه. ثم إن المتقدمين يبحثون عن المتابعات والشواهد ليستدلوا بها على صحة الحديث عن الراوي المنسوب إليه. هذا إذا لم يجزموا بخطئه فيه. أما المتأخرون فيبحثون عن المتابعات والشواهد ليستدلوا بها على ثبوت المتن، وبعضهم يكمل بعضًا. لكن توسع بعض المتأخرين حتى أصبح يبحث عن المتابعات والشواهد للأحاديث المنكرة والمجزوم بالخطأ فيها. وليس هذا منهج المحدثين المتقدمين.فالحديث الخطأ والمنكر لا ينجبر، ولا يجبر غيره. ومثال ذلك: ما ذكره الالباني بعد أن ذكر حديث يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع في اتخاذ الخبنة الذي اتفق الحفاظ المتقدمين على توهيمه فيه قال:" لكني وجدت له شاهداً من حديث ابن عمرو" وذكره. ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٢٤/٧ رقم ٣١٢١). فهو على منهج ممن يريدون البحث عن صحة المتن من أي طريق، لكنه بحث عن شواهد لحديث متفق على وهم راويه فيه، وهذا لا يتفق مع منهج المتقدمين.

المتابعات:

لم يتابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن سفيان الثوري، عن منصور أحد. وقد أكد هذا ابن عدي في الكامل (٢٢٠/٧) من طريق أحمد بن عبدة عن يحيى بن سليم كما ذكر الترمذي سواء، وقال: « وهذا يعرف بيحيى بن سليم عن الثوري بهذا الإسناد »[١].

مخالفة:

شارك يحيى بن سليم في روايته عن الثوري راويان أجل منه وخالفاه في متنه وهما:

١- عبد الرزاق الصنعاني، أخرجه في مصنفه (٥٦١/١ رقم ٢١٣٠).

٢- يحيى بن سعيد القطان، أخرجه عنه الإمام أحمد في مسنده (١٨٨/٤ رقم ٤٢٤٤).

فروياه عن الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن خيثمة، عن رجل، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: (لا سمر إلا لمصل أو مسافر).

وتابع سفيان الثوري في روايته لهذا المتن عن منصور:

١- شعبة بن الحجاج، أخرج حديثه أحمد في مسنده (٨٤/٤ رقم ٣٩١٧) قال حدثنا عفان، وفي موضع آخر (٢٥٢/٤ رقم ٤٤١٩) عن محمد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي (٢٨٤/١ رقم ٣٦٣)، ثلاثتهم (عفان، ومحمد بن جعفر، وأبو داود)، عن شعبة، عن منصور.

٢- وجرير بن عبد الحميد، أخرجه أحمد (٥٠٧/٣ رقم ٣٦٠٣).

وبهذا يتضح أن يحيى بن سليم أخطأ فركب على هذا المتن إسنادًا ليس له [٢]. قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليم عن الثوري، عن منصور، عن خيثمة، عن

(١) وهذه من صيغ حكاية التفرد.

(٢) ويسمى بالمقلوب.

رجل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: (إن من تمام التحية الأخذ باليد) قال أبي هذا حديث باطل »[1]، وقال البخاري: « هذا حديث خطأ »[2].

وسبب خطأ يحيى بن سليم: أن كلا الحديثين رواهما سفيان الثوري، فوهم يحيى بن سليم حيث ركب إسناد حديث (لا سمر...) على حديث: (من تمام التحية...). مما يدل على أنه لم يكن حافظًا لأحاديثه، بل يرويها على التوهم.

صواب ما ذكره يحيى بن سليم:

الإسناد الصحيح لحديث (من تمام التحية الأخذ باليد) هو: ما رواه سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، قال: وذكره[3]. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٣٨/١١ رقم ٨٥٤٦)، وتابع سفيان في روايته عن أبي إسحاق: شريك بن عبد الله القاضي، أخرج حديثه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٦/٥ رقم ٢٥٧٢٣)، وتابع أبا إسحاق السبيعي في روايته عن عبد الرحمن بن الأسود: ليث بن أبي سليم، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٦/٥ رقم٢٥٧٢٢).

(١) علل الحديث (١٨٣/١ رقم ٢٤٣٣).
(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٤٣ رقم ٦٣٦).ولكلامه هذا تتمة .
(٣) وهو المسمى عند علماء الفن بالمقطوع، أي الوارد عن التابعي من قوله.

الحديث الثامن:

(نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته).

ذكره الترمذي (٥٢٩/٣ رقم١٢٣٦)، و(٤٣٧/٤ رقم ٢١٢٦) تعليقًا، وأخرجه ابن ماجه (٩١٨/٢ رقم ٢٧٤٨) عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب [(١)]، عن يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ، الحديث.

المتابعات:

تابع يحيى بن سليم متابعة تامة في روايته هذا الحديث عن عبيد الله، عن نافع: يحيى بن سعيد الأموي. أخرجه البزار (١٤١/١٢ رقم ٥٧٢٣) بلفظه.

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، إلا يحيى بن سليم، ويحيى بن سعيد الأموي ». قلت: ويحيى بن سعيد الأموي قال عنه في التقريب (٧٥٥٤): « صدوق يغرب ». ويفهم من كلام البزار: أن موافقة الأموي ليحيى بن سليم في رواية هذا الحديث لم ترفع عنه النكارة لكثرة من خالفهما.

وقد روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر جمع من الرواة، لم يذكر أحد منهم أنه عن نافع، بل رووه عن عبيد الله، عن عبد الله بن دينار، وهم:

١- خالد بن الحارث، أخرجه في السنن الكبرى للنسائي (٧٨/٦ رقم ٦٢٠٨).
٢- يعقوب بن إبراهيم، أخرجه ابن حبان (٣٢٦/١١ رقم ٤٩٥٠).
٣- حماد بن سلمة، أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٥٦٧/٤ رقم ١٦٤٥).
٤- عبد الله بن نمير، أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٥٦٧/٤ رقم ١٦٤٥).

---

(١) وكذلك رواه عن محمد بن عبد الملك عن يحيى : الترمذي في العلل الكبير(١٨١/١ رقم ٣١٨)، والبزار في مسنده (١٤٠/١٢ رقم ٥٧٢٢) وتابع محمد بن عبد الملك في روايته عن يحيى بن سليم :يعقوب بن حميد بن كاسب. أخرج حديثه البيهقي في السنن الكبرى (٤٩٤/١٠ رقم ٢١٤٣٧) لكن بلفظ: (الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولا يوهب) وكأن يحيى بن سليم يضطرب في سنده ومتنه فتارة يرويه بلفظ وتارة يرويه بلفظ آخر مما يدل على اضصراب يحيى بن سليم في سنده ومتنه.

٥- عبد الرحيم بن سليمان، أخرجه في السنن الكبرى للنسائي (١٣٤/٦ رقم ٦٣٨٣).

٦- سعيد بن يسار، أخرجه تمام في فوائده (٢٢/١ رقم ٢٧).

وتابع عبيد الله في روايته هذا الحديث جمع من الرواة مؤكدين أنه عن عبد الله بن دينار وهم:

١- الإمام مالك بن أنس، أخرجه في المسند المؤطأ للجوهري(٤١٣/١ رقم٤٧٦).

٢- شعبة بن الحجاج، أخرجه البخاري(١٤٧/٣ رقم ٢٥٣٥).

٣- سفيان الثوري، أخرجه البخاري(١٥٥/٨ رقم٦٧٥٦).

٤- سفيان بن عيينة، أخرجه أحمد في المسند (١٦٦/٨ رقم٤٥٦٠).

٥- سليمان بن بلال، أخرجه مسلم (١١٤٥/٢رقم ١٥٠٦).

قال الترمذي: (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، رواه عنه عبيد الله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة، وروى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، فوهم فيه) [١].

وذكر الخليلي الراوي يحيى بن سليم وأنه أخطأ في أحاديث، وعدَّ منها هذا الحديث، وقال: « أخطأ فيه؛ لأن هذا رواه عبيد الله وغيره عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع » [٢].

وبهذا يتبين أن يحيى بن سليم وهم في رواية هذا الحديث حينما قال: عن عبيد الله، عن نافع بدلالة مخالفته للجمع الكثير من الرواة، الذين لم يذكر أحد منهم نافع، وفيهم أئمة وحفاظ متقنون، ثم إن يحيى بن سليم لم ينتفع بمتابعة يحيى بن سعيد الأموي، **بل يعد الأموي أيضًا واهمًا فيه**[٣].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٤١/١).

(٢) الإرشاد (٣٨٥/١-٣٨٧).

(٣) وعليه يقال: ليس دائمًا تنفع المتابعة ولا دائمًا يشد سيء الحفظ حال من هو مثله إلا إذا لم توجد مخالفة لمن هو أتقن أو أوثق أو أكثر عددًا كحال هذا الحديث.

الحديث التاسع:

(سافرت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين، ركعتين، لا يصلون قبلها ولا بعدها)، وقال عبد الله لو كنت مصلياً قبلها أو بعدها لأتممتها.

أخرجه الترمذي (٦٨٠/١ رقم٥٤٤) قال: حدثنا عبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق، عن يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر. الحديث.

المتابعات:

تابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر:

عبدة بن سليمان الكلابي. أخرج حديثه الطوسي في مستخرجه على الترمذي (٨٠/٣ رقم ٣٨١) قال: حدثنا محمد بن علي بن طرخان، قال: أخبرنا أبو كريب قال: أخبرنا عبدة عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر [١]. الحديث.

وروى أبو أسامة حماد بن أسامة [٢] هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، إلا أنه خالف يحيى بن سليم وعبدة بن سليمان، فجعله عن عبيد الله، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة. أخرجه الطوسي في مستخرجه على الترمذي (٨١/٣ رقم ٣٨٢). قال: حدثنا حوثرة بن محمد المنقري، قال: أخبرنا أبو أسامة، قال: أخبرنا عبيد الله، قال: حدثني عثمان بن سراقة [٣]، قال: قلت لعبد الله بن عمر: مالي أرى الناس يصلون قبل المكتوبة وبعدها؟ وذكر نحوه.

وتابع عبيد الله بن عمر في روايته عن عثمان بن سراقة: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب.

---

(١) رجال اسناده ثقات أثبات مترجم لهم في التقريب إلا محمد بن علي بن طرخان قال عنه ابن مأكولا : وكان حافظاً للحديث حسن التصنيف .كما في تذكرة الحفاظ للذهبي(٦٩٤/٢ رقم الترجمة٧١٥).

(٢) وهو ثقة ثبت (التقريب: ١٤٨٧)

(٣) هو عثمان بن عبد الله بن عبد الله بن سراقة .وهو ثقة وسائر من سبقة ثقات إلا حوثرة فإنه صدوق كما في التقريب(١٥٩١).

أخرجه ابن خزيمة (٢٤٥/٢ رقم ١٢٥٥)، وابن حبان (٤٦٠/٦ رقم ٢٧٥٣)، من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن ابن أبي ذئب، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ لا يصلي قبلها ولا بعدها في السفر[١].

والحديث معروف من رواية نافع، عن ابن عمر ﷺ من فعله.
وعن نافع، رواه اثنان:
١- عبد الله بن عمر بن حفص، وهو ضعيف عابد كما في التقريب (٣٤٨٩). أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٥٧/٢رقم ٤٤٤٣).
٢- وعبد العزيز بن أبي رواد، وهو صدوق عابد ربما وهم، كما في التقريب(٤٠٩٦). أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٦٤/٢ رقم ٤٤٧٥).
والحديث مشهور عن ابن عمر ﷺ مرفوعًا من حديث حفص بن عاصم، أخرجه البخاري (٤٥/٢ رقم ١١٠٢)، ومسلم (٤٧٩/١ رقم ٦٨٩)، وغيرهما .

وخلاصة الحكم على الحديث:
إنه يترجح أن يحيى بن سليم وهم في هذا الحديث[٢] حينما جعله عن عبيد الله، عن نافع، للقرائن التالية:

(١) ورجال إسناده ثقات أثبات كما في التقريب.
(٢) من غير جزم احتاطاً لمتابعة عبدة بن سليمان الكلابي ليحيى بن سليم . ومن هنا يعلم دقة نظر الإمام الترمذي حينما خرج هذا الحديث وقال عنه (حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم مثل هذا) .ويبدو أن مراده بقوله(حسن غريب) أنه يقارب الضعيف المنجبر عند المتأخرين بدلالة أنه نقل عن البخاري تضعيفه . خلافاً للحسن عند أغلب المتأخربن الذين جعلوه في مرتبة بين الصحيح والضعبف، وفي الحكم ألحقوه بالصحيح.

١- مخالفة يحيى بن سليم لحماد بن أسامة ، وحماد أثبت منه، قال عنه ابن حجر: « ثقة ثبت ربما دلس » [١]، وقد صرح في حديثه هذا بالسماع من عبيد الله.

٢- متابعة ابن أبي ذئب لعبيد الله في رواية هذا الحديث أكدت أن الحديث عن عثمان بن سراقة، وليس عن نافع، وابن أبي ذئب: « ثقة فقيه فاضل»[٢]

.

٣- لو كان الحديث من رواية عبيد الله، عن نافع، لتسابق إليها النقلة لجلالتهما، ولما ترك الشيخان البخاري ومسلم روايته عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، ورورياه من طريق حفص بن عاصم[٣] عن ابن عمر ﷺ

- كما سبق-.

٤- إن طريق عبيد الله عن نافع جادة مسلوكة تسبق إليها الألسنة، وقد سلكها خطأً يحيى بن سليم كثيراً - كما مر- أما طريق عبيد الله عن عثمان بن سراقة فلا يأتي بها إلا الحافظ.

٥-إن هذا الحديث عند نافع موقوفًا على ابن عمر ﷺ من فعله، وعند عبيد الله مرفوعاً عن عثمان بن سراقة، فلا يستغرب أن يخطئ فيه غير الحافظ الذي حاله كحال يحيى بن سليم فيجعله عن نافع مرفوعًا .

٦- إن الإمام البخاري حكم على رواية يحيى بن سليم بأنها خطأ، قال الترمذي في العلل الكبير (٩٦/١ رقم ١٥٩): سألت محمدًا عن هذا الحديث- يعني حديث يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع- فقال: « حديث خطأ، إنما هو عبيد الله بن عمر، عن رجل من آل سراقة، عن ابن عمر ﷺ».

---

(١) التقريب(١٤٨٧).

(٢) التقريب(٦٠٨٢).

(٣) حفص بن عاصم قال عنه ابن حجر في التقريب(١٤٠٧): ثقة . وقال عن عبيد الله بن عمر في التقريب :(٤٣٢٤) :ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع .

الحديث العاشر:

حديث النبي ﷺ، قال لأبي بكر: (أي حين توتر؟) قال: أول الليل بعد العتمة. قال ﷺ: (فأنت يا عمر؟) فقال: آخر الليل، فقال النبي ﷺ: (أما أنت يا أبا بكر فأخذت بالوثقى، وأما أنت يا عمر فأخذت بالقوة).

أخرجه ابن ماجه (٢٧٩/١ رقم١٢٠٢)، قال: حدثنا أبو داود سليمان بن توبة، قال: أنبأنا محمد بن عباد، قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر به.

المتابعات:

أخرج العقيلي في الضعفاء في ترجمة يحيى بن سليم (٤٠٦/٤ رقم٢٠٣٠) هذا الحديث بهذا الإسناد[١]، وقال: « ولا يتابع عليه من حديث عبيد الله بن عمر، وقد روي بغير هذا الإسناد من وجه آخر ».

وأخرجه البزار في مسنده (١٤٣/١٢ رقم٥٧٢١)، وقال: « لا نعلم رواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، إلا يحيى بن سليم » [٢].

ولهذا الحديث شاهدان:

الأول: ما رواه زائدة، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه وذكره.

أخرجه أحمد (٤٠٥/٢٢ رقم ١٤٥٣٥) و (٢٢٥/٢٢ رقم١٤٣٢٣)، وابن ماجه (٣٧٩/١ رقم١٢٠٢)، وأبو داود الطيالسي في مسنده(٢٥٢/٣

---

(١) وقد عرف من عادة العقيلي أنه يخرج في ترجمة الراوي المضعف عنده بعض أحاديثه التي ضعف بسببها.

(٢) وأخرجه ابن حبان في صحيحه(١٩٩/٦ رقم ٢٤٤٦) والحاكم في مستدركه(٤٤٢/١ رقم١١٢١) والبيهقي في السنن الكبرى(٥٢/٣ رقم ٤٨٤١) من طريق محمد بن عباد المكي عن يحيى بن سليم به. ومحمد بن عباد: صدوق يهم كما في التقريب(٥٩٩٣). والمستغرب هو إخراج ابن حبان لهذا الحديث من هذا الطريق. فإن له عناية بالرجال وله كتاب في الثقات وآخر في المجروحين .فهل يرد أنه لم يبلغه كلام الأئمة في رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله ؟ أم يرى تصحيحه بشواهده ؟فالأول بعيد، والثاني: ليس منهج من ينتقي أحاديثه.

رقم١٧٧٦)، ومحمد بن محمد بن عقيل: صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة، ولم أجد من تابعه.

الثاني: ما رواه يحيى بن إسحاق السيلحيني عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة ﷺ وذكره.

أخرجه أبو داود (٦٦/٢ رقم ١٤٣٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١٤٥/٢ رقم١٠٨٤)، والحاكم (٤٢٢/١ رقم١١٢٠)، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح - وذكر عقيبه حديث يحيى بن سليم- ووافقه الذهبي.

ويحيى بن إسحاق صدوق[١]، وحماد بن سلمة من أثبت الناس في ثابت[٢]، وعبد الله بن رباح ثقة[٣].

الخلاصة: أن حديث يحيى بن سليم هذا لا يصح للقرائن التالية:

١- أن يحيى بن سليم تفرد بروايته عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، وحاله لا تحتمل هذا التفرد.

٢- أن عبيد الله بن عمر وكذلك نافع ممن يجمع حديثهما، فلماذا لا يوجد حديثهما هذا إلا عند يحيى بن سليم؟ وأين عنه أصحابهما ؟

٣- أن طريق « عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر » جادة مسلوكة تسبق إليها ألسنة غير المتقنين، لاسيما وقد نص أهل العلم على خطأ يحيى بن سليم فيها بعينها.

الحديث الحادي عشر:

(إنهم خرجوا مع النبي ﷺ إلى طعام دعوا له فإذا حسين يلعب في السكة، قال: فتقدم النبي ﷺ أمام القوم، وبسط يديه، فجعل الغلام يفر هاهنا وهاهنا، ويضاحكه النبي ﷺ حتى أخذه...) الحديث.

---

(١) التقريب (٧٤٩٩)

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/٣).

(٣) التقريب (٣٣٠٧).

أخرجه ابن ماجه (١٠١/١ رقم ١٤٤) قال: حدثنا يعقوب بن حسين بن كاسب قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن أبي راشد أن يعلى بن مرة قال: وذكر الحديث.

وعبد الله بن عثمان بن خثيم : صدوق[١].

وسعيد بن أبي راشد، وقيل: سعيد بن أبي راشد: مقبول [٢] قلت:ذكره ابن حبان في الثقات[٣].

المتابعات:

تابع يحي بن سليم في رواية هذا الحديث عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ثلاثة وهم:

١- وهيب بن خالد- وهوثقة ثبت[٤] - أخرج حديثه أحمد (١٠٣/٢٩ رقم ١٧٥٦١)، والبخاري في التأريخ الكبير(٣٥٣٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٧/٢ رقم٨٠٧)، ومن طريقه أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٢٧/١٥ رقم٦٩٧١)، والحاكم في مستدركه (١٧٧/٣) وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، والطبراني في المعجم الكبير (٢٧٤/٢٢ رقم ٧٠٢) من طريق عفان عن وهيب.

٢- وإسماعيل بن عياش- وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم[٥] - أخرج حديثه الترمذي (١٢٣/٦رقم٣٧٧٥)، وقال: هذا حديث حسن، وإنما نعرفه من حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم، وقد رواه غير واحد عن عبد الله بن عثمان بن خثيم.

٣- ومسلم بن خالد- وهو فقيه صدوق، كثير الأوهام[٦]- أخرج حديثه الطبراني في الكبير (٣٣/٣ رقم ٢٥٨٩).

---

(١) التقريب(٣٤٦٦).

(٢) التقريب(٧٤٨٧) والمقبول في اصطلاح ابن حجر في التقريب هو لين ما لم يتابع .قاله فيه(ص: ٧٤).

(٣) كتاب الثقات(١٧٦/٢ رقم١٣٦٣).

(٤) التقريب(٧٤٨٧).

(٥) التقريب(٤٧٣).

(٦) التقريب (٦٦٢٥).

وبهذا نعلم أن يحيى بن سليم رواه من غير وهم بدلالة متابعة غيره له.

متابعة مشكوك فيها:

أخرج البخاري هذا الحديث في الأدب المفرد - فضل الله الصمد - (١٣٣/١ رقم ٣٦٤)، وفي التأريخ الكبير (٣٥٣٨)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتأريخ (٣٠٨/١)، والطبراني في الكبير (٢٧٣/٢٢ رقم٧٠١) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن معاوية بن صالح الحضرمي، عن راشد بن سعد، عن يعلى بن مرة الحديث.

وذكر البخاري هذا الحديث وأعقبه برواية عبد الله بن عثمان بن خثيم، وقال: «والأول أصح». قلت: إن صح كما قال البخاري فلسعيد بن أبي راشد متابع وهو راشد بن سعد - وهو ثقة كثير الإرسال [١] -. لكنه إسناد لايصح من أجل عبد الله بن صالح كاتب الليث فهو صدوق كثير الغلط[٢]، والأقرب أن عبد الله بن صالح قلب اسم الراوي من سعيد بن راشد إلى راشد بن سعد، لا سيما والاسمان متقاربان، ولم يتابع عبد الله بن صالح في روايته عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، وحاله لا تحتمل مثل هذا التفرد، فعاد الحديث بناء على هذا التقرير إلى سعيد بن أبي راشد، فيكون معاوية بن صالح متابعًا لعبد الله بن عثمان بن خثيم في الرواية عن سعيد عن يعلى، وزال تفرد عبد الله بن عثمان بن خثيم [٣].

---

(١) التقريب (١٨٥٤).

(٢) التقريب(٣٣٨٨). وحاله أقل في تقديري مما قال ابن حجر. ينظر تفصيل ذلك في تهذيب التهذيب(٢٥٦/٥-٢٦١).

(٣) من أخطاء الرواة قلب الاسم – كهذا الحديث- فبدلاً من كونه عن سعيد بن راشد كما نقله الناس، أصبح عن راشد بن سعد كما رواه عبد الله بن صالح، فيبدو وكأن أحدهما تابع الآخر، ومن لم يدقق في هذا فربما قوى حديث الراوي برواية منقلبة عن روايته نفسه. ونفى عنه التفرد الذي نص عليه العلماء وهذا من دقائق علم العلل.

روى عن الراوي التفرد، وقوى الحديث بمتابعة لم تثبت

الحديث الثاني عشر:

(سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها) فقلت يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: (تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله).

أخرجه ابن ماجه (٩٥٦/٢ رقم٢٨٦٥) قال: حدثنا سويد بن سعيد قال: حدثنا يحيى بن سليم، وحدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا إسماعيل بن عياش قالا: حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جده عبد الله بن مسعود، أن النبيﷺ قال: وذكره.

المتابعات :

تابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم جماعة وهم:

١- إسماعيل بن عياش، أخرج حديثه ابن ماجه (٩٥٦/٢ رقم٢٨٦٥).

٢- إسماعيل بن زكريا، أخرج حديثه أحمد (٣٤٠/٦ رقم٣٧٩٠).

٣- داوود بن عبد الرحمن، أخرج حديثه البيهقي في السنن الكبرى (١٧٧/٣ رقم٥٣١٤).

مما يدل على أن يحيى بن سليم لم يهم في رواية هذا الحديث عن ابن خثيم بدلالة موافقة غيره له ممن شاركه الرواية عن ابن خثيم. أما الحكم على الحديث فيعتمد على سماع عبد الرحمن من أبيه، وهو سماع مختلف فيه[1].

وورد بنحوه عند الحاكم (٥١٩/٤) من حديث سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي عمار- عريب بن حميد الهمداني -، عن صلة بن زفر، عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفاً، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم

(١) قال يحيى بن سعيد القطان: مات أبوه وله نحو ست سنين. وقال ابن معين في رواية :لم يسمع من أبيه. وفي رواية أخرى قال: سمع من أبيه ومن علي رضي الله عنهما. وسئل أحمد : هل سمع عبد الرحمن من أبيه ؟ فقال: الثوري وشريك يقولان: سمع. وكذلك أثبت له ابن المديني السماع من أبيه. ينظر:جامع التحصيل للعلائي(ص:٢٢٣ رقم ٤٣٧)، وتحفة التحصيل في أحكام المراسيل لأبي زرعة العراقي(ص: ٢٩٥ رقم ٥٨٠).قلت: تجنب البخاري ومسلم إخراج حديثه عن أبيه وأخرجها بقية الأربعة. ينظر تهذيب الكمال للمزي(٢٣٩/١٧).

يخرجاه » ووافقه الذهبي. قلت: رجال إسناده ثقات. وورد لجملة تأخير الصلاة عن وقتها ما يشهد لها أيضًا من كلام عبد الله بن مسعود، فقد قال: (إنكم سيليكم أمراء يُشغلون عن وقت الصلاة، فصلوها لوقتها) أخرجه أبو يعلى الموصلي (١٢١/٩ رقم ٥١٩١) من حديث هارون بن عنترة، عن عبد الرحمن بن الأسود، عنه به.

الحديث الثالث عشر:

(إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى الله وبر وصدق).

أخرجه ابن ماجه (٧٢٦/٢ رقم٢١٤٦) قال: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه عن جده رفاعة قال: خرجنا مع رسول اللهﷺ فإذا الناس يتبايعون بكرة فناداهم: (يا معشر التجار) فلما رفعوا أبصارهم ، ومدوا أعناقهم قال: وذكره.

المتابعات:

تابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم جماعة وهم:

١- بشر بن المفضل، أخرج حديثه الترمذي (٥٠٦/٢ رقم١٢١٠)، وقال: حديث حسن صحيح.
٢- داوود بن عبد الرحمن العطار، أخرج حديثه ابن حبان في صحيحه(٢٧٧/١١ رقم٤٩١٠).
٣- إسماعيل بن زكريا، أخرج حديثه الحاكم في مستدركه(٨/٢ رقم ٢١٤)، وقال:صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
٤- معمر بن راشد، أخرج حديثه الطبراني في الكبير(٤٣/٥ رقم٤٥٣٩).
٥- سفيان الثوري، أخرج حديثه الدارمي في سننه (١٦٥٢/٣ رقم ٢٥٨٠).

وهذا يدل أن يحيى بن سليم أصاب في رواية هذا الحديث عن ابن خثيم بدلالة موافقة الناس له. لكنه من رواية إسماعيل بن عبيد - وهو مقبول-[١]، ولم يتابع في روايته عن أبيه.

(١) التقريب(٤٦٧).

الحديث الرابع عشر:
(شيطان يتبع شيطانة).

أخرجه ابن ماجه (١٢٣٨/٢ رقم٣٧٦٦) قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن ابن جريج، عن الحسن بن أبي الحسن، عن عثمان بن عفان، أن رسول اللهﷺ رأى رجلاً وراء حمامة، فقال: وذكره.

المتابعات:

لم يتابع يحيى بن سليم أحد في روايته عن ابن جريج، ولا تابع ابن جريج أحد في روايته عن الحسن، ولم أقف عليه من حديث عثمان ﷺ، ثم إنه حديث لا يصح، فالحسن لم يسمع من عثمان ﷺ [(١)].

رواية الناس لهذا الحديث:

هذا الحديث مشهور من حديث: محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً، ومحمد بن عمرو:صدوق له أوهام[(٢)].

وعن محمد بن عمرو رواه جماعة وهم:

١- حماد بن سلمة ، أخرجه من طريقه: أحمد (٣٤٤/٨ رقم٨٥٢٤)، والبخاري في الأدب المفرد (٤٤١/١ رقم ١٣٠٠)، وأبو داود (٢٨٥/٤ رقم٤٩٤٠)، وابن ماجه (١٢٣٨/٢ رقم ٣٧٦٥). والبزار في مسنده (٣٢٧/١٤ رقم ٧٩٩٤).

٢- آدم بن إياس، أخرج حديثه: تمام في فوائده (١٩٩/١ رقم٤٦٩).

٣- وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، أخرج حديثه: ابن حبان في صحيحه (١٨٣/١٣ رقم ٥٨٧٤).

٤- ومحمد بن عبد الله النصاري، أخرج حديثه: البزار في مسنده (٣٢٧/١٤ رقم٧٩٩٥).

---

(١) قاله أبو زرعة، ينظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص:٨٢).

(٢) التقريب (٦١٨٨).

وشاركهم في الرواية عن محمد بن عمرو: شريك بن عبد الله وهو: صدوق يخطيء كثيرًا [1].

وخالفهم فقال: عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة مرفوعًا.

أخرجه من حديثه: ابن ماجه (١٢٣٨/٢ رقم٣٧٦٤)، والطبراني في الأوسط (٢٤٢/٥ رقم٥٢٠٦)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة إلا شريك ».

وشاركهم في الرواية أيضًا عن محمد بن عمرو : الإمام يحيى بن سعيد القطان، فرواه عن محمد ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن النبيﷺ مرسلاً.

أخرجه البوصيري في مصباح الزجاجة (١٢٤/٤).

قال الدارقطني: « والمرسل أصح » [2].

الخلاصة : أن حديث(شيطان يتبع شيطانة) متداول عند الناس لكنه لم يروه عن ابن جريج غير يحيى بن سليم مما يدل على أنه حديث شاذ من هذا الوجه.

(١) التقريب (٢٧٨٧).

(٢) العلل(٣٠٧/١٤ رقم٣٦٤٨).

الحديث االخامس عشر:

(ألا تحدثوني بأعاجيب ما رأيتم بأرض الحبشة ؟)

أخرجه ابن ماجه (١٣٢٩/٢ رقم ٤٠١٠) قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبيﷺ قال: وذكره.

المتابعات:

تابع سويد بن سعيد في روايته عن يحيى بن سليم: إسحاق بن أبي إسرائيل، أخرج حديثه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٧/٤ رقم ٢٠٠٣)، فثبت عن يحيى بن سليم.

وتابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم: مسلم بن خالد ، أخرج حديثه ابن حبان في صحيحه (٤٤٣/١١ رقم ٥٠٥٨)، ومسلم بن خالد فقيه صدوق كثير الأوهام [١] لكن يصلح في المتابعات.

وتابع ابن خثيم في روايته عن الزبير سفيان بن عيينه. أخرج حديثه الطبراني في الأوسط (٣٣٤/٦ رقم ٦٥٥٩).

وبهذا يتبين أن يحيى بن سليم لم يهم في رواية هذا الحديث لوجود متابع له.

الحديث السادس عشر:

(ألا أنبئكم بخياركم)؟ قالوا : بلى يا رسول الله! قال: (خياركم الذين إذا رؤوا ذكر الله).

أخرجه ابن ماجه (١٣٧٩/٢ رقم ٤١١٩) قال: حدثنا سويد بن سعيد قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد عن النبيﷺ قال: وذكره.

المتابعات:

تابع سويد بن سعيد في روايته عن يحيى بن سليم: محمد بن أبي عمر العدني. أخرج حديثه: الطبراني في المعجم الكبير (١٦٧/٢٤ رقم٤٢٤) مما يدل على أن يحيى بن سليم حدثهما به.

وتابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم جماعة، منهم:

---

(١) االتقريب(٦٦٢٥).

١- بشر بن المفضل، أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد(١١٩/١ رقم٣٢٣).
٢- وداود العطار، أخرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٧/٢٤ رقم ٤٢٣).
٣- علي بن عاصم، أخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده .
٤- ومعمر بن راشد، أخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده (٤٥ / ٥٧٦ رقم ٢٧٥٩٩).

وبهذا يتبين أن يحيى بن سليم قد توبع في روايته عن ابن خثيم، وأنه لم يهم في هذا الحديث.

الحديث السابع عشر:

(لما توفي ابن رسول الله ﷺ إبراهيم بكى رسول الله ﷺ فقال له المعزي- إما أبو بكر وإما عمر- : أنت أحق من عظم الله حقه. قال رسول الله ﷺ : (تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول ما يسخط الرب، لولا أنه وعد صادق، وموعود جامع،وأن الآخر تابع للأول، لوجدنا عليك يا إبراهيم أفضل مما وجدنا، وإنا بك لمحزونون).

أخرجه ابن ماجه (٥٠٦/١ رقم ١٥٨٩) قال: حدثنا سويد بن سعيد قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، قالت: وذكرته.

وشهر بن حوشب مولى أسماء بنت يزيد: صدوق كثير الإرسال والأوهام[1].

المتابعات:

أخرج الطبراني في المعجم الكبير (١٧١/٢٤ رقم ٤٣٣) هذا الحديث من طريق إبراهيم بن محمد، عن يحيى بن سليم، ولم يتابع يحيى بن سليم أحد في رواية هذا الحديث عن ابن خثيم، ولا تابع ابن خثيم أحد في روايته هذا الحديث عن شهر بن حوشب، ولم أقف عليه من حديث أسماء إلا من هذا الطريق، وعليه: فهو حديث غريب، وقد تداوله الناس من حديث أنس بن مالكﷺ ،أخرجه البخاري (٨٣/٢ رقم١٣٠٣)، ومسلم(١٨٠٧/٤ رقم٢٣١٥) وغيرهما.

(١) التقريب(١٨٣٠).

الحديث الثامن عشر:

(كان النبي ﷺ إذا ذهب إلى الغائط أبعد).

أخرجه ابن ماجه (١/١٢٠رقم٣٣٣) قال: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن يونس بن خباب، عن يعلى بن مرة. وذكره.

المتابعات:

لم يتابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن ابن خثيم، ولا توبع ابن خثيم في روايته عن يونس، ولا توبع يونس في روايته عن يعلى، بن مرة.ولم أجده في شيء من كتب السنة غير ما رواه ابن ماجة مما يدل على أنه شاذ، **ولعل ذلك لثلاثة أمور:**

١- ضعف يونس بن خباب المتفرد به عن يعلى بن مرة ،مع تشيعه المفرط(١)، فقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن مهدي (٢)، وقال أحمد: كان خبيث الرأي، وقال ابن معين: لاشيء، وقال الجوزجاني: كذاب مفتر، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه، وقال الدارقطني: فيه شيعية مفرطة (٣).

٢- أن يونس بن خباب لم يسمع من يعلى بن مرة (٤).

٣- أن الناس عرفوا هذا الحديث من رواية المغيرة بن شعبة حيث قال: (كان النبي ﷺ إذا ذهب المذهب أبعد).

---

(١) وهذا يصلح مثالاً لترك السلف لأحاديث أهل البدع إذا وجد ما يغني عنها.

(٢) وما اتفقا على تركه ترك.قال علي بن المديني: إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد. ينظر تهذيب التهذيب (٦/٢٨٠).

(٣) تهذيب التهذيب(١١/٤٣٧-٤٣٨). ومع ما ذكر فيه فقد قال ابن حجر في التقريب(٧٩٠٣): صدوق يخطئ ورمي بالرفض. وكأن مجمل حاله أسوأ مما ذكر.

(٤) تحفة التحصيل في أحكام المراسيل:(ص: ٥٩٣ رقم ١٢٣٥).

أخرجه أبو داود (١/ ١ رقم ١)، والترمذي (٧٤/١ رقم ٢٠)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (١٨/١ رقم ١٧)، وابن ماجه (١٢٠/١ رقم ٣٣١)، وابن خزيمة (٣٠/١ رقم ٥٠)، وغيرهم من حديث محمد بن عمرو عن أم سلمة، عن المغيرة.

الحديث التاسع عشر:

(رخص رسول الله ﷺ للنساء في التصفيق، وللرجال في التسبيح).

أخرجه ابن ماجه (٣٣٠/١رقم ١٠٣٦) قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، وعبيد الله عن نافع، أنه كان يقول: قال ابن عمر: وذكره.

المتابعات:

تابع سويد بن سعيد في الرواية عن يحيى بن سليم: محمد بن زياد، أخرجه البزار في مسنده (١٦٧/٢ رقم ٥٧٩٢). مما يدل على أن يحيى بن سليم حدثهما بهذا الحديث.

ولم يتابع يحيى بن سليم أحد – فيما علمت- ولم أقف عليه من حديث ابن عمر إلا من هذا الطريق.

مخالفة:

شارك يحيى بن سليم في الرواية عن عبيد الله ثقتان جليلان هما:

١- حماد بن زيد، أخرج حديثه الطحاوي في مشكل الآثار(٣٢٣/١٤ رقم٥٦٥٠).

٢- وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، أخرج حديثه أبو نعيم في حلية الأولياء(٢٥٠/٣).

فروياه عن عبيد الله بن عمر بن حفص، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد مرفوعاً وفيه طول.

وهو حديث معروف من حديث سهل بن سعد [١]. أخرجه البخاري (٧٠/٢ رقم١٢٣٤) وغيره.وتفرد يحيى بن سليم مع ما عرف من حاله مع مخالفته من هو أوثق منه تدل على أنه أخطأ في هذا الحديث، وأنه يروي حديث

(١)ومن حديث أبي هريرة. أخرجه البخاري (٦٣/٢ رقم١٢٠٣) ومسلم (٣١٨/١ رقم٤٢٢).

عبيد الله بن عمر على التوهم، فيجعلها عن نافع، ويمكن أن يقال هذا في روايته عن إسماعيل بن أمية.

وهذا ما أكده الإمام الدارقطني، فقد سئل عن هذا الحديث [1] فقال: في العلل (٤٣/١٣ رقم ٢٩٢٥): « يرويه عبيد الله بن عمر. واختلف عنه، فرواه يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وحدث به مرة عن عبيد الله وإسماعيل بن أمية جميعاً عن نافع، عن ابن عمر، ويقال: إنه وهم عليهما جميعاً فيه، والمعروف: عن عبيد الله بن عمر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد. قال ذلك: حماد بن زيد، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى عن عبيد الله. والمعروف عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء [2]. ويحيى بن سليم كان سيء الحفظ».

(١) وتكرر سؤاله عن هذا الحديث فأجاب عنه بنحو مما قاله هنا كما في علله (٢٢/١٣ رقم٢٩٠٩).

(٢) لم أقف على رواية إسماعيل بن أمية عن عطاء لهذا الحديث.

ملخص دراسة الأحاديث

الحديث الأول:

(ثلاثة أنا خصمهم...) أخرجه البخاري وابن ماجه من حديث يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وهو صحيح.

الحديث الثاني:

(إني على الحوض...) أخرجه مسلم في المتابعات، وهو معلول من حديث يحي بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. ولم يهم فيه يحي بن سليم بدلالة متابعة غيره له، وإنما وهم فيه شيخه بدلالة مخالفته لمن هو أولى منه.

الحديث الثالث:

(أسبغ الوضوء...) أخرجه الأربعة من حديث يحي بن سليم عن إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقط بن صبرة عن النبي ﷺ.

تابع يحيى بن سليم متابعة تامة في روايته عن إسماعيل: الثوري، وابن جريج، مما يدل على أنه من صحيح حديثه، وقد صححه الترمذي.

الحديث الرابع:

(ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه...) أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبيﷺ.

ولم يتابع يحيى بن سليم أحد في روايته عن إسماعيل بن أمية، وقد نقله جماعة من الثقات الحفاظ عن أبي الزبير، عن جابر فجعلوه موقوفًا، قال الدارقطني وهو الصحيح. وبدلالة التفرد والمخالفة يقال: إنه مما وهم في رفعه يحيى بن سليم.

الحديث الخامس:

(أن النبيﷺ اضطبع فاستلم وكبر...) أخرجه أبو داود من حديث عن يحي بن سليم، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي، عن ابن عباس رضي الله عنه

وذكره. وقد تابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم: حماد بن سلمة، وإسماعيل بن زكريا.وقد ورد عن ابن عباس من غير هذا الطريق، مما يدل على أن يحيى بن سليم لم يهم فيه.

الحديث السادس:

(من مر بحائط فليأكل منه، ولا يتخذ خبنة).

أخرجه الترمذي و ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. لم يتابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، وقد حكم عليه بالوهم فيه جماعة منهم: الإمام أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبو زرعة، والخليلي.

الحديث السابع:

(من تمام التحية الأخذ باليد).

أخرجه الترمذي من حديث يحيى بن سليم الطائفي، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن رجل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ. وهو حديث لا يصح، فإن يحيى بن سليم لم يتابعه أحد في رواية هذا الحديث عن الثوري، عن منصور، وخالفه عبد الرزاق بن همام، ويحيى القطان، فروياه عن الثوري، عن منصور، عن خيثمة، عن رجل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: (لا سمر إلا لمصل أو مسافر). فدل على أن يحيى بن سليم قلبه فركب إسنادًا على غير متنه.

الحديث الثامن:

(نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته).

ذكره الترمذي تعليقًا، وأخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ. وقد تابع يحيى بن سليم من لا يعتد بمتابعته له، وهو يحيى بن سعيد الأموي، وخالفهما جمع كثير عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه نافعاً مما يدل أنه مما وهم فيه يحيى بن سليم ومن تابعه.

الحديث التاسع:
(سافرت مع النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يصلون الظهر، والعصر ركعتين..).أخرجه الترمذي من حديث يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به.
وقد خالف يحيى بن سليم في روايته عن عبيد الله بن عمر: حماد بن أسامة - وهو ثقة ثبت- فقال: عن عبيد الله بن عمر، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عبد الله بن عمر ﷺ. وتابع عبيد الله، عن عثمان، عن ابن عمر: ابن أبي ذئب. مما يدل على أن يحيى بن سليم وهم فيه حينما جعله عن
عبيد الله، عن نافع.

الحديث العاشر:
حديث النبي ﷺ قال لأبي بكرﷺ (أي حين توتر؟)... الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر به. وقد تفرد به يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، وهذا الحديث معروف من حديث جابر بن عبد الله، وأبي قتادة، ولا يعرف من حديث ابن عمر إلا من هذا الطريق ويشبه أن يكون منكرًا.

الحديث الحادي عشر:
(إنهم خرجوا مع النبي ﷺ إلى طعام دعوا له، فإذا حسين يلعب في السكة..) أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن أبي راشد، أن يعلى بن مرة قال: وذكره. وقد تابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم: جماعة، فعلم أنه نقله على الصواب.

الحديث الثاني عشر:
(سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة..) أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم قال: حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جده عبد الله بن

مسعود، أن النبي ﷺ قال: وذكره. وقد تابع يحيى بن سليم متابعة تامة عن ابن خثيم جماعة، فعلم أنه مما لم يهم فيه.

الحديث الثالث عشر:
(إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارًا إلا من أتقى الله..)
أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل ابن عبيد بن رفاعة عن أبيه، عن جده، رفاعة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فإذا الناس يتبايعون بكرة فناداهم: يا معشر التجار، فلما رفعوا أبصارهم ، ومدوا أعناقهم قال: وذكره.
وتابع يحيى بن سليم، عن ابن خثيم جماعة، فدل على أنه أصاب في روايته .

الحديث الرابع عشر:
(شيطان يتبع شيطانة).
أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن ابن جريج، عن الحسن بن أبي الحسن، عن عثمان بن عفان، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً وراء حمامة، فقال: وذكره.
لم يتابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن جريج، ولا تابع ابن جريج أحد في روايته عن الحسن، ولا يعرف من حديث عثمان إلا من هذا الحديث، وهو حديث شاذ، وقد رواه الناس من حديث محمد بن عمرو، عن أبي هريرة.

الحديث االخامس عشر:
(ألا تحدثوني بأعاجيب ما رأيتم بأرض الحبشة ؟)
أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ قال: وذكره.وقد تابع يحيى بن سليم عن ابن خثيم : مسلم بن خالد متابعة تامة، فعلم أنه مما لم يهم فيه.

الحديث السادس عشر:
(ألا أنبئكم بخياركم)؟ أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، عن النبي ﷺ قال:

وذكره. وتابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم: جماعة، فعلم أنه لم يهم فيه.

الحديث السابع عشر:
(لما توفي ابن رسول الله ﷺ إبراهيم بكى رسول الله ﷺ..)
أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، قالت: وذكرته.ولم يتابع يحيى بن سليم في روايته عن ابن خثيم أحدٌ، ولم يتابع ابن خثيم في روايته عن شهر بن حوشب، ولا يعرف من حديث أسماء بنت يزيد إلا من هذا الطريق. وقد تداوله الناس من حديث أنس ﷺ كما في البخاري ومسلم.

الحديث الثامن عشر:
(كان النبي ﷺ إذا ذهب إلى الغائط أبعد).
أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن يونس بن خباب، عن يعلى بن مرة. وذكره. لم يتابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن ابن خثيم، ولا توبع ابن خثيم في روايته عن يونس، ولا توبع يونس في روايته عن يعلى بن مرة.ولم أجده في شيء من كتب السنة غير ما رواه ابن ماجه مما يدل على أن الناس أعرضوا عنه، وهو معروف من حديث المغيرة بن شعبة نقله عنه الناس، وصححه جماعة.

الحديث التاسع عشر:
(رخص رسول الله ﷺ للنساء في التصفيق...)
أخرجه ابن ماجه من حديث يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، وعبيد الله، عن نافع، أنه كان يقول: قال ابن عمر: وذكره.لم يتابع يحيى بن سليم في رواية هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر. وقد شاركه في الرواية عن عبيد الله ثقتان، هما: حماد بن زيد، وعبد الأعلى، فجعلاه عن عبيد الله عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، فعلم أنه مما أخطأ فيه يحيى بن سليم.

النظر في أحاديث الراوي المدروسة

١- عدد الأحاديث التي أخرجها أصحاب الكتب الستة ليحيى بن سليم الطائفي هي: تسعة عشر حديثاً.

٢- عدد الأحاديث الصحيحة التي لم يهم فيها عن شيخه هي تسعة أحاديث، وأرقامها هي: (١، ٢، ٣، ٥، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦)

٣- عدد الأحاديث التي وهم فيها جزمًا، أو على الأرجح هي ثمانية أحاديث، وأرقامها هي: (٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٤، ١٩). والتي لم يجزم بوهمه فيها حديثان هما: (١٧،١٨).

٤- أحاديثه عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر عددها خمسة هي: (٦، ٨، ٩، ١٠، ١٩) كلها وهم فيها، وهذا يؤكد قول من أنكر عليه حديثه عن عبيد الله وهم: الإمام أحمد، والبخاري، والنسائي، والساجي.

٥- أحاديثه عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عددها تسعة أحاديث - قرابة نصف مروياته في الكتب الستة - وهي: (٢، ٥، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨) كلها صحيحة ما عدا اثنين غريبة هما:(١٧، ١٨).

٦- إذا استثنينا أحاديثه عن ابن خثيم وعددها تسعة أحاديث، باعتبار أنها صحيحة، وأنه حدث بها من كتاب، واستثنينا أحاديثه عن عبيد الله بن عمر، باعتبار أنها مناكير، ونظرنا إلى البقية، وهي خمسة أحاديث على أنه حدث بها من حفظه، نجد أنه وهم في ثلاثة منها، وهي ذوات الأرقام:(٤، ٧، ١٤) من روايته عن إسماعيل بن أمية، وسفيان الثوري، وابن جريج. وأصاب في اثنين منها وهما : (١،٣) من روايته عن إسماعيل بن أمية وإسماعيل بن كثير- على ترتيب الأرقام-

.

موقف أصحاب الكتب الستة من أحاديث الراوي يحيى بن سليم

رواية أصحاب الكتب الستة لأحاديث الراوي يحيى بن سليم فيه دلالة على حاله عندهم، لاسيما من اشترط الصحة منهم كالبخاري، ومسلم، أوعرف عنه انتقاء رجال أحاديثه كالنسائي وأبي داود، وإليك موقفهم من حديثه:

- **البخاري:** لم يخرج له إلا حديثاً واحداً (رقم ١)، وشيخ يحيى بن سليم فيه هو: إسماعيل بن أمية، وهو - ثقة ثبت-. وأخرجه لأنه من مشهور حديثه، فقد رواه عن يحيى بن سليم قرابة الاثني عشر راويًا.
- **مسلم**: لم يخرج له إلا حديثًا واحداً معلولاً في المتابعات (رقم ٢)، وشيخ يحيى فيه هو: عبد الله بن عثمان بن خثيم، - وهو صدوق -. إلا أن أحاديثه يحدث بها يحيى بن سليم من كتاب، فإن كان فيها وهم فمن ابن خثيم.
- **النسائي**: لم يخرج له إلا حديثًا واحدًا، رقم (٣)، وشيخ يحيى فيه هو: إسماعيل بن كثير - وهو ثقة -. وقد شاركه في إخراج هذا الحديث بقية أصحاب السنن الأربعة، وهو من صحيح حديثه.

- **أبو داود**: أخرج له ثلاثة أحاديث، أرقامها: (٣، ٤، ٥)، وشيوخ يحيى فيها على ترتيبها هم: إسماعيل بن كثير، وإسماعيل بن أمية، وابن خثيم.وقد وهم يحيى بن سليم في حديث إسماعيل بن أمية رقم (٤)، وقد بين أبو داود عقبه ما يدل على وهمه فيه.

- **الترمذي**: أخرج له أربعة أحاديث، أرقامها (٣، ٦، ٧، ٩)، وشيوخ يحيى فيها على ترتيبها هم: إسماعيل بن كثير، وعبيد الله بن عمر، وسفيان الثوري، وعبيد الله بن عمر. صح منها الحديث رقم (٣) عن إسماعيل بن كثير، ووهم في ثلاثة وهي: (٩،٧،٦)، وقد تعقب الترمذي هذه الأحاديث الثلاثة بما يدل على ضعفها.

- **ابن ماجه**: أخرج له خمسة عشر حديثاً، وهي: (١، ٣، ٤، ٦، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩)، وشيوخ يحيى بن سليم في هذه الأحاديث هم كل من سبق ذكره، ما عدا سفيان الثوري، ولم يتعقبها بشيء.

دلالة ذلك على حال الراوي:

- أن البخاري ومسلم لم يرتضيا هذا الراوي ولا ينفي ذلك أن كل منهما أخرج عنه حديثاً واحداً، فالبخاري قد ينتقي من حديث الراوي المضعف ما يعلم صحته، وكذلك مسلم.

يضاف: أن مسلماً أخرج حديثه هذا في المتابعات، وفي باب الفضائل، ليبين علته كما سبق بيانه، وكذلك النسائي لم يرتضه بدلالة أنه لم يخرج له إلا حديثاً واحداً صحيحاً مما شاركه في تخريجه أصحاب السنن الأربعة، ويليه أبو داود فقد أخرج عنه ثلاثة أحاديث منها: حديثان صحيحان، والثالث ضعيف، وبيَّن وصفه مما يعني أنه يمكن أن ينتقي من حديث هذا الراوي، وكذلك الترمذي فقد أخرج عنه أربعة أحاديث، ثلاثة منها مما وهم فيه، وقد تعقبته فيها وكأنه دون أبي داود في انتقاء رجاله، أما ابن ماجه فتبين أنه دون الجميع في انتقاء الأحاديث والرجال، فلا تدل كثرة روايته عنه إلا على تساهله.

الراجح من كلام النقاد في يحيى بن سليم في ضوء مروياته:

بتأمل أقوال النقاد في بيان حال الراوي يحيى بن سليم في ضوء أحاديثه المدروسة يمكن أن يقال: أن له ثلاث حالات:

الحال الأولى: أن يحدث من كتابه: فحديثه صحيح، وينجبر حاله بكتابه، ويمكن أن يوثق، وعلى هذا تحمل أقوال من وثقه من الأئمة النقاد (وقد سبق ذكرها في أول البحث)، وقد نص على أنه له كتابًا يحدث منه جماعة من أهل العلم:

- قال عباس: سمعت يحيى يقول: « أتيت يحيى بن سليم الطائفي، وكان يعطي نسخته ويأخذ رهناً مصحفًا، فقلت له: تحدثني ؟ فقال: إن شئت قرأت عليك ما قرأت أنا على عبد الله بن عثمان بن خثيم، وقال يحيى أيضاً: قال لي يحيى بن سليم: قرأت على عبد الله ابن عثمان بن خثيم هذه الأحاديث » [1].
- وأكد هذا الإمام أحمد، حيث قال: « كان قد أتقن حديث ابن خثيم وكانت عنده في كتاب، فقلنا له: أعطنا كتابك فقال: أعطوني مصحفًا رهناً قال: قلنا: نحن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٩/٧) وسياق كلامه أن يشير إلى أحاديث مكتوبة.

غرباء من أين لنا مصحف » [1]، وذكر تحديثه من كتبه أبو خيثمة فقال بنحو مما ذكره يحيى بن معين [2].

- وفرق يعقوب بن سفيان بين ما حدث من كتابه وما حدث من حفظه فقال عنه: « سني رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر » [3]، وقد أكد البحث صحة كلام الإمام أحمد في قوله: « أتقن أحاديث ابن خثيم وكانت عنده في كتاب »[4] فقد أظهرت الدراسة التطبيقية أن أحاديث يحيى بن سليم، عن ابن خثيم التسعة كلها صحيحة إلا حديثين لم يتبين أمرهما.

الحال الثانية: أنه يكثر الوهم في حديثه إذا حدث من حفظه، وعلى هذا يحمل كلام من لينه من النقاد، وقد أثبتت الدراسة لأحاديثه أنه وهم في ثمانية أحاديث من مجموع أحاديثه التسعة عشر، يترجح أنه حدث بها من حفظه، إذ لو حدث بها من كتاب كما حدث بأحاديث ابن خثيم لأصاب، فدل على ضعفه في حفظه. وما ورد عن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – في قوله:« التحقيق أن الكلام إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة »[5] لا يخلو من نظر، وليست ناتجة عن دراسة أحاديثه فيما يبدو، فقد أثبتت دراسة أحاديثه أنه أخطأ في حديثه عن عبيد الله، وفي حديث غيره.

الحالة الثالثة: أن روايته عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ منكرة، وأنه يحدث عنه من حفظه، فقد روى عنه خمسة أحاديث كلها لم تصح.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٤٨٠/٢ رقم الترجمة ٣١٥٠) ، والضعفاء للعقيلي (٤٠٦/٤ رقم الترجمة ٢٠٣٠) .
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٩/٧) .
(٣) المعرفة والتأريخ (٥١/٣). وتهذيب التهذيب (٢٢٧/١١).
(٤) وقد اخرج الإمام أحمد في مسنده سبعة أحاديث من هذا الطريق كما سيأتي.
(٥) فتح الباري (٤١٨/٤).

هل ترك الإمام أحمد مرويات يحيى بن سليم ؟

ورد عن الإمام أحمد أنه قال: « **وقعت** على يحيى بن سليم وهو يحدث عن عبيد الله أحاديث مناكير فتركته، ولم أحمل عنه إلا حديثاً » [(١)]، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: « يحيى بن سليم مضطرب الحديث، روى عن عبيد الله مناكير »[(٢)]، وهذا كالنص على أن الإمام أحمد استدل على ضعف حديثه باضطرابه في حديث عبيد الله عن نافع، ويكون كلامه حينئذ موافقاً لكلام غيره من أئمة النقد، وهم: البخاري، والنسائي، والساجي، الذين أنكروا حديثه عن عبيد الله بن عمر، وما قاله الحافظ ابن رجب أن: « **يحيى بن سليم تركه أحمد** »[(٣)]، لا يخلو من نظر، إذ يدل ظاهره أن الإمام أحمد ترك كل حديثه، وهذا لا يستقيم مع قول أحمد **عن يحيى بن سليم: أنه** « أتقن حديث ابن خثيم كان عنده في كتاب »[(٤)]. وورد عن أحمد أنه سأله المروذي قائلاً: كتبت عن ابن وهب شيئاً ؟ قال: لا، قال فيحيى بن سليم ؟ قال: حديثًا أو حديثين كان يكثر الخطأ[(٥)]، وبمراجعة مسنده وجد أنه أخرج عن يحيى بن سليم تسعة أحاديث، وهذه أرقامها: (٤٢٦)، (٦٥٦)، (٢٧٦٢)، (٨٦٩٢)، (١٤٤٥٨)، (١٤٦٥٣)، (١٥٦٥٥)، (٢١٣٧٣)، (٢٢٧٨٦)، كلها عنه عن ابن خثيم، إلا حديثين. أخرجهما عنه عن إسماعيل بن أمية، ولعل هذين الحديثين هما اللذان أخذهما أحمد من حفظ يحيى بن سليم من حديثه عن إسماعيل بن أمية، لأن أحاديثه السبعة عن ابن خثيم هي عند يحيى بن سليم في كتاب، ولم يقصدها أحمد بقوله حينما قال: « حديثًا أو حديثين.. » كما هو ظاهر.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤٠٦/٤ رقم الترجمة ٢٠٣٠)
(٢) موسوعة أقوال الإمام أحمد (١٢٤/٤ رقم الترجمة ٣٤٨٦).
(٣) شرح علل الترمذي (٢٣٨/١).
(٤) الضعفاء للعقيلي(٤٠٦/٤).
(٥) موسوعة أقوال الإمام أحمد (١٢٣/٤ رقم ٣٤٨٦).

مسالة: إخراج البخاري لحديث يحيى بن سليم في صحيحه:

إخراج الإمام البخاري لحديث يحيى بن سليم (ثلاثة أنا خصمهم...) في صحيحه لا ينافي شرطه في الصحة لما عرف عنه من الانتقاء من حديث الراوي ما علم صحته. يقول ابن القيم رحمه الله: «وأما تصحيحه حديث يحيى بن أبي سليم في غير هذا: فلا إنكار عليه فيه، فهذه طريقة أئمة الحديث العالمين بعلله: يصححون حديث الرجل، ثم يضعفونه بعينه في حديث آخر إذا انفرد أو خالف الثقات»، ومن تأمل هذا وتتبعه رأى منه الكثير؛ فإنهم يصححون حديثه لمتابعة غيره له، أو لأنه معروف الرواية صحيح الحديث عن شيخ بعينه، ضعيفها في غيره.

وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس:

الطائفة الأولى: تجد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح، وقد احتج به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا: هذا على شرط الصحيح، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا حديثه، ورووا له ما تابعه فيه الثقات، ولم يكن معلولاً، ويتركون من حديثه المعلول، وماشذ فيه، وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقات، أو رواه عن غير معروف بالرواية عنه، ولاسيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به، فإن لهم في هذا نظرًا واعتبارًا اختصوا به عمن لم يشاركهم فيه، فلا يلزم حيث وجد حديث مثل هذا أن يكون صحيحاً، ولهذا كثيرا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة : بأنه لا يتابع عليه.

والطائفة الثانية: يرون الرجل قد تكلم فيه بسبب حديث رواه، وضعف من أجله، فيجعلون هذا سببًا لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيضعفون من حديثه مايجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته، وهذا باب قد اشتبه كثيرًا على غير النقاد.

والصواب: ما اعتمده أئمة الحديث ونقاده: من تنقية حديث الرجل وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضع آخر، وهذا فيما إذا تعددت شيوخ الرجل ظاهر: كإسماعيل بن عياش في غير الشاميين، وسفيان بن حسين في غير الزهري، ونظائرهما متعددة، وإنما النقد الخفي: إذا كان شيخه واحدًا؛ كحديث العلاء بن عبد الرحمن مثلاً عن أبيه، عن أبي هريرة، فإن مسلمًا يصحح هذا الإسناد، ويحتج بالعلاء،

وأعرض عن حديثه في الصيام بعد انتصاف شعبان، وهو من روايته، وعلى شرطه في الظاهر، ولم ير إخراجه لكلام الناس في هذا الحديث، وتفرده وحده به، وهذا أيضًا كثير يعرفه من له عناية بعلم النقد، ومعرفة العلل. وهذا إمام الحديث البخاري: يعلل حديث الرجل بأنه لا يتابع عليه، ويحتج به في صحيحه ولا تناقض منه في ذلك »[1].

(١) تهذيب السنن(٣٢٦/٥).

نتائج البحث والتوصيات

١- بعد أن دُرس الراوي من خلال مروياته في الكتب الستة تبين من حاله أنه ضعيف في حفظه، وأما كتابه فلا بأس به، وهو قول جماعة منهم: أبوحاتم الرازي، والنسائي، والدولابي، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني، وابن عدي، ومن وثقه فتوثيقه له باعتبار تحديثه من كتابه.

٢- أظهرت الدراسة أنه يوجد من كلام النقاد ما يحتاج إلى تحرير على ضوء التطبيقات العملية.

٣- أظهرت الدراسة أن من الأئمة النقاد من فهم كلامه على غير مراده، كقولهم عن الإمام أحمد أنه ترك الرواية من يحيى بن سليم، وهذا لا يصح وإنما ترك الروايات التي ينقلها من حفظه.

التوصيات

أوصي بدراسة الرواة المختلف فيهم في ضوء مروياتهم وتعميم هذه التجربة.

هذا وأسال الله الكريم أن يجعله صدقة جارية لي ولزوجي أم محمد (رحاب) التي أعانتني على إكماله، وأن ينفع به من قرأه أو اقتبس منه أو سدد ما فيه من إعواز ونقص أو ساهم في نشره.

انتهيت من كتابته الساعة الثامنة والنصف من يوم الجمعة صباحاً من شهر صفر عام ١٤٣٩هـ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تم بحمد الله

المصادر والمراجع

الإرشاد للخليلي – مختصره- ت: محمد سعيد، الرشد،ط١، ١٤٠٩هـ
إرواء الغليل للألباني المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ.
الإلزامات والتتبع للدارقطني ت: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ
الأم للشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ.
الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ.
البخاري، ت: زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان، ت: حسين آيت، دار طيبة، ط١، ١٤١٨هـ.
بين الإمامين مسلم والدارقطني لربيع بن هادي. المطبعة السلفية بالهند، ط١، ١٤٠٢هـ.
تأريخ الثقات للعجلي، ت: قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
التأريخ الكبير للبخاري، ت: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ.
تحفة التحصيل في أحكام المراسيل لأبي زرعة العراقي، ت: رفعت فوزي، مكتبة الرشد، ط١،
تذكرة الحفاظ للذهبي، ت: وزارة المعارف الهندية، .ب ت ط.
تهذيب السنن لابن القيم، ت: أحمد شاكر، ومحمد الفقي، دار المعرفة.
الثقات لابن حبان، ت: تركي فرحان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
جامع التحصيل للعلائيت: حمدي السلفي، عالم الكتب،ط٢، ١٣٩٨هـ.
جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر ومن تبعه، مكتبة الحلبي، ط٢ ، ١٣٩٥هـ
.
الجامع في الجرح والتعديل، جمع: أبي المعاطي وزملائه، عالم الكتب، ط١، ١٤١٢هـ.
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، ت: الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،

حيدر أباد الدكن، ط١.
ذكرمن اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين حماد الأنصاري، ط١، ١٤٠٩هـ.
السلسلة الضعيفة للألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٢هـ.
سنن ابن ماجه، ت: محمد عبد الباقي ، دار الكتب العربية .
سنن أبي داود، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت.
السنن الكبرى للبيهقي، ت: عبد السلام علوش، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٥هـ..
سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: شعيب الأرنؤووط، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٩هـ.
شرح علل الترمذي لابن رجب، ت: نور الدين عتر، دار العطاء، ط٤، ١٤٢١ه.
صحيح ابن حبان، ت: شعيب الأرنوؤط ، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ.
صحيح سنن أبي داود للألباني، مؤسسة غراس، ط١، ١٤٢٣هـ.
صحيح مسلم، ت: محمد عبد الباقي، دار التراث العربي، بيروت.
الضعفاء للعقيلي، ت: عبد المعطي أمين، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
الطبقات لابن سعد، دار صادر، ب ت ط.
علل الترمذي الكبير، ت: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ.
علل الحديث لابن أبي حاتم، ت: الدباسي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٤هـ.
العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، ت: وصي الله عباس، ط٢، دار الخاني، ١٤٢٢هـ.
علوم الحديث لابن الصلاح، ت: عتر، دار الفكر، ١٤٠٦هـ.
الغرائب والأفراد للدارقطني – أطراف ابن طاهر-، دارالكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
فتح الباري لابن حجر، اعتناء: أبي قتيبة، دار طيبة، ط١، ١٤٢٧هـ.

مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع: عبد الرحمن القاسم، مجمع الملك فهد، ١٤٢٥هـ.
المدخل إلى معرفة الأكليل للحاكم، ت: أحمد فارس، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ.
مسائل الإمام أحمد لأبي داود، ت: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، ط١ ، ١٣٥٣هـ.
مستدرك الحاكم، ت: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، مكة المكرمة.
مسند أحمد، ت: أحمد شاكر، دار الحديث القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
مسند أحمد، ت: شعيب الأرنووط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
مسند البزار، ت: محفوظ الرحمن، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ.
المعرفة والتأريخ للبسوي، ت: أكرم العمري، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط١، ١٤١٠هـ.
من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ت: عبد الله الرحيلي، ط١، ١٤٢٦هـ.
منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال قاسم بن علي سعد، دار البحوث والدراسات الإسلامية، الإمارات، دبي، ط١، ١٤٢٢هـ.
موسوعة أقوال الإمام أحمد، جمع: أبي المعاطي النوري وزملائه، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ.
موسوعة أقوال الدارقطني، جمع : محمد مهدي وزملائه، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٢ه.
ميزان الاعتدال للذهبي، ت: البجاوي، دار المعرفة.
والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ت: يحيى مختار، ط٣ ، دار الفكر ١٤٠٩هـ.
يحيى بن معين وكتابه التأريخ ت: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ.